الأخبار
al-akhbar

الإثنين 9 تشرين الثاني 2026
العدد 5922 السنة الحادية والعشرون
Lundi 9 Novembre no 5922 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



الحدث 10

خيارات نتنياهو لإفشال آيزنكوت
الطريق إلى «حرب اضطرارية» غير سالكة



استعدوا لزيادة تعرفة الكهرباء؟ 5-4

حكومة سلام: ضرائب وديون والاستثمار في الصيانة فقط

«السفيرة الترامبية» تنتقم من لبناني ميشيغين
هل يُستدعى عيسى للتحقيق في الكونغرس؟ 3-2



إيران تستبق التصعيد
لا مدى لصواريخنا
8

إيرانية تأخذ «سيلفي» أمام ملصق يجسّد ترامب وراء القضبان خلال تجمّع في ساحة انقلاب في طهران (أ ف ب)

قضية

«الترامبيون» ينتقمون من اللبنانيين في ميشيغين؟

يستعدّ نواب من الحزب الديمقراطي لدرس استدعاء السفير في بيروت لجلسة استجواب في الكونغرس على خلفية تجاوزه الأصول الدبلوماسية والإساءة إلى صورة أميركا

للبنان «قرص في كل عرس». وهي عبارة تنطبق تماماً على سلوك اللبنانيين حيال قضايا لا يقدّمون فيها ولا يؤخّرون، لكنهم يجدون أنفسهم معنيين بها، ويتعاملون معها كما لو أنها شأن داخلي. وآخر التجارب كانت في طريقة تفاعل اللبنانيين مع الانتخابات الأميركية. فالقسم من اللبنانيين الذين يحملون الجنسية الأميركية ويعيشون في الولايات المتحدة، عكس انقسامهم الانتخابي الانقسام نفسه القائم في لبنان: تيار اليمين المسيحي يناصر دونالد ترامب وفريقه، فيما يميل آخرون، من مسلمين وعلمانيين، إلى مرشحي الحزب الديموقراطي، ولو أن الأمر ليس على هذا النحو دائماً. ففي الانتخابات الرئاسية قبل عامين، نجح فريق ترامب في استمالة غالبية من اللبنانيين إلى جانبه، انطلاقاً من وعده بإخراج الولايات المتحدة من حروب الخارج، وإنهاء الحروب الإسرائيلية ضد لبنان.

لكنّ المسألة تتصل أيضاً بتحوّل في طبيعة الجالية اللبنانية داخل الولايات المتحدة. فقد برز جيل جديد من أبنائها بات أكثر انشغالاً بالشأن الأميركي الداخلي، بما في ذلك سياسات الإدارة الخارجية، لكنه لم يعد يتصرف من موقع المهاجر الذي ينظر إلى السياسة الأميركية من زاوية قضايا بلده الأمّ. وقد انعكس ذلك في طبيعة التصويت. فشخصيات برزت خلال الأعوام الأخيرة، من ممداني في نيويورك إلى عبد الرحمن السيد في ميشيغين، تخاطب المواطنين الأميركيين انطلاقاً من قضاياهم اليومية، مع امتلاكها مواقف واضحة من الملفات الخارجية. غير أنّ عناصر قوتها الأساسية ترتبط بمواقفها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والقانونية داخل الولايات المتحدة.

الثلاثاء الماضي، كان بعض اللبنانيين هنا يفتحون مجالس العزاء على وقع الهزيمة الدوّية لترامب، فيما وجد أنصار إيران وحزب الله أنفسهم في أجواء احتفالية. وتُظهر شهادات كثيرين أنّ الانقسام نفسه، بهذه الصورة، كان حاضراً داخل الولايات المتحدة أيضاً. لذلك، لم يكن مستغرباً أن يشعر فريق المتصهينين اللبنانيين في أميركا، على شاكلة أنطون الصحناوي والسفيرة ندى عويض، بمرارة ليلة الثلاثاء. فالمسألة لم تقتصر على هزيمة الجمهوريين أمام الديموقراطيين، بل شملت أيضاً تصويت قسم كبير من اللبنانيين ضد مرشحي الحزب الجمهوري، وضد كل من حظي بدعم ترامب أو إسرائيل.

في خضم هذه الأجواء، برزت قضية القنصل اللبناني في ميشيغين إبراهيم شرارة. وباختصار، كان الرجل ضحية الهزيمة الكبيرة التي مُني بها فريق ترامب، اللبناني والأميركي على حدّ سواء. وتُظهر تفاصيل كثيرة تتصل بالقضية أنّ السفيرة معوض، وفريق الصحناوي، وآخرين في وزارة الخارجية في بيروت، عملوا جميعاً على الإطاحة به. مرة بسبب امتلاكه نظرة سياسية يعتبرها هؤلاء قريبة من تيار المقاومة في لبنان، ومرة أخرى بسبب إصراره على بناء علاقات جيدة في ميشيغين مع شخصيات لبنانية يصنّفها «الترامبيون» من أبناء الجالية ضمن أشد خصومهم في الولايات المتحدة. وقد أصابت الصدمة من موقع. لكنّ الأهم ليس تفاصيل ما حصل بقدر ما هو السؤال عمّن يقف خلفه، وما يكشفه ذلك عن الدور الفعلي الذي تؤديه السفيرة معوض، وهو دور يتجاوز الأصول الدبلوماسية، بل حتى الحد الأدنى من مقتضيات العمل في موقع يُفترض أن يمثّل لبنان بكل مكوناته. وهي تعرف اليوم، مثلاً، أنها لن تكون موضع ترحيب في حال قررت زيارة الجالية اللبنانية في ميشيغين، وأنها ستحتاج إلى جهود كبيرة لترتيب مثل هذه الزيارة. وقد تلجأ إلى استثمار الخلافات الطبيعية بين نافذين في الجالية، لتظهر بمظهر من يحظى باحترام واسع. لكنّ معوض لا يبدو أنها تكترث كثيراً لهذا الجانب، إذ تعمل وفق برنامج عنوانه الوحيد: تحقيق انتصار إسرائيلي ساحق في لبنان، والتخلص، مرة واحدة وإلى الأبد، من كل من يتحدث عن مقاومة إسرائيل. ويضاف إلى ذلك جانب عنصري وطائفي مقيت في شخصيتها، وهو ما قد يفسّر حجم الثناء الذي تحظى به من اليمين المسيحي في لبنان، ومن الإنجيليين الصهاينة في الولايات المتحدة. ومن الصعب توقّع أن تفضي هذه القضية إلى أزمة داخل لبنان. ولا أحد يعرف ما إذا كان الوزير رجّي يعتبر نفسه معنياً بالتدخل لتدارك الأمر، وإعادة الاعتبار إلى دوره وصلاحياته كوزير للخارجية. لكنّ الأكيد أنّ من يحتجّ على نشاط شبه سياسي لدبلوماسي لبناني، عليه أن يتذكّر ما يقوم به السفير الأميركي في بيروت. وإذا كان من الصعب على اللبنانيين توقّع مقاطعة عيسى أو مساءلته داخل لبنان، فإنّ هذا الاختبار قد ينتقل إلى الولايات المتحدة، حيث يستعد ديموقراطيون فازوا في الانتخابات الأخيرة لفتح هذا الملف.

ويبدو أنّ الأمر جدي، في ضوء مناقشات جرت مع عدد من الفائزين الديموقراطيين، الذين تعاونوا في صياغة الانتخابية مع أميركيين من أصول لبنانية، سبق أن قدّموا مراراً معطيات عن سلوك السفير عيسى في لبنان، وما يعتبرونه خروجاً على الأعراف الدبلوماسية. حتى إنّ أحد النواب الأميركيين الجدد سأل دبلوماسية سابقة عملت في بيروت عن تصرفات عيسى، فروت له ما تعرفه عنها، وقالت إنّه «سيقضي على إرث كبير من الدبلوماسية الأميركية في لبنان». علماً أن موظفين كباراً في وزارة الخارجية الأميركية كانوا يحثون على مساءلة عيسى، لكنّ الوزير روبيو كان يذكّرهم دائماً بأنّه صديق شخصي للرئيس ترامب.

عيسى يقود حملة فرض عقوبات على المعارضين

تتّسع دائرة الضغوط الأميركية على لبنان، لتتجاوز المؤسسات السياسية، وتمتد إلى التمثيل الدبلوماسي والأجهزة الأمنية، في مسار يبدو أنه يستهدف إعادة تشكيل موازين النفوذ داخل مؤسسات الدولة، ودفعها نحو الانخراط في المشروع الأميركي المطروح للبنان.

ولا تقتصر هذه الضغوط على التلويح بفرض عقوبات على شخصيات سياسية، على خلفية مواقفها واعتراضاتها، كما يجري تداوله بشأن الحملة التي تستهدف رئيس الحزب الاشتراكي السابق وليد جنبلاط، بل تتجاوز ذلك إلى ما حصل مع القنصل إبراهيم شرارة، الذي قرّرت واشنطن اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، على خلفية منشورات قديمة منسوبة إليه ومواقف أثارت اعتراضاً أميركياً.

وَوفق معلومات «الأخبار»، يتمثّل التطور في انتقال الحملة إلى داخل المؤسسات الأمنية اللبنانية، عبر تحركات تقودها شبكات لبنانية ناشطة في واشنطن، ذات توجهات مؤيدة لإسرائيل، وتسعى إلى التأثير في القرار الأميركي حيال لبنان. وتقول المصادر إن الشبكة



الأكثر نشاطاً في هذا المجال تقودها السفيرة اللبنانية ندى معوض، بالتنسيق مع السفير الأميركي ميشال عيسى.

وبحسب المصادر نفسها، لم يعد عيسى يخفي انسياءه من عدد من الشخصيات والمسؤولين اللبنانيين، بل بات يتناول أسماءهم بصورة علنية، في سياق اعتراضه على ما يعتبره عدم تجاوب مع المطالب الأميركية. وتشير المعلومات إلى أن هذا التوتر بات يطاول أيضاً رئيس الجمهورية جوزيف عون على خلفية عدم القدرة على تنفيذ المهام المطلوبة منه وفق الرؤية الأميركية.

وفي هذا السياق، تقول المصادر إن شبكة معوض - عيسى تعمل على الدفع باتجاه فرض عقوبات أميركية على ضباط في الأجهزة الأمنية، فكل شخص لا يبدو منضوياً في المشروع الأميركي الهادف إلى الإمساك بمفاصل المؤسسات الأمنية، هو مُتهم يستوجب المحاسبة.

ومن بين الأسماء التي يجري تداولها ضابط كبير في الجيش، إضافة إلى نائب المدير العام لأمن الدولة العميد مرشد سليمان، الذي ارتفعت الأصوات الأميركية ضده بعد مشاركته في احتفال ذكرى استشهاد السيد حسن نصرالله، إذ نُظر إلى هذه المشاركة بأنها عكست تموضعاً سياسياً لا ينسجم مع التوجهات التي تريد واشنطن فرضها على المؤسسات الأمنية. وفي حال تطورت هذه المساعي إلى عقوبات فعلية، تقول المصادر إنها ستكون الرسالة الثالثة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، حيث يجري الحديث عن احتمال وضع قيادات من حركة «أمل» على لائحة العقوبات كما حصل مع النائب علي حسن خليل ومستشار بري أحمد بعلبكي.

كيف تآمروا على شرارة وأبعدوه؟

تكشف مصادر دبلوماسية رسمية أنّ قرار الخارجية الأميركية، الذي تبلّغته السفيرة ندى عويّض، باعتبار القنصل العام في ديترويت إبراهيم شرارة شخصاً غير مرغوب فيه على الأراضي الأميركية، «ليس مُعلّلاً بالأسباب التي دفعت إلى اتّخاذه»، كما أنّ القرار صدر يوم الجمعة في وقتٍ متأخّر بعد دوام العمل، وأعطي شرارة مهلة 48 ساعة فقط، صادفت أنها ضمن عطلة نهاية الأسبوع، لمغادرة البلاد.

وطرحت علامات استفهام حول اتخاذ وزارة الخارجية الأميركية، قرار اعتبار شرارة شخصاً غير مرغوب فيه على أراضيها، كون هذا التدبير، وإن كان حقّاً للدولة المُعتمد لديها الدبلوماسي، وفق اتفاقية جنيف، إلا أنه، «يُعدّ أقصى تدبير يمكن اتخاذه، وعادةً يسبقه توجيه تنبيه، أو لفت نظر، أو ملاحظات للدبلوماسي المعني»، خاصة أنّ لبنان والولايات المتحدة يُعتبران دولتين صديقتين، كما يخبرنا طوال الوقت أهل الحكم في لبنان، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية جوزيف عون، ووزير الخارجية يوسف رجّي، وكل من يمثّلون هذا الفريق السياسي. وتضيف الأوساط، أنّ «اتخاذ قرار كهذا يحق أي دبلوماسي، يحصل بشكل مفاجئ في حالات مثل نشوب توتر في العلاقة بين دولتين، أو حرب تنشأ بينهما، أو ثبوت تورط دولة في أعمال تخلّ بالأمن القومي لدولة أخرى، أو تورط الدبلوماسي في أعمال تضرّ بالدولة ومصالحها وأمنها».

القرار، وإن كان غير مُعلّل، من الواضح أنه صدر نتيجة حملة إعلامية تحريضية بدأت قبل حصول الانتخابات الأميركية، واتت في سياق حملة دونالد ترامب وفريقه (من الأميركيين واللبنانيين) ضدّ المرشح الديمقراطي عبد الرحمن السيد، بهدف تخفيض حظوظه. ولم يصدر، نتيجة تجاوزات أو أخطاء ارتكبها شرارة خلال أداء مهامه الدبلوماسية تستدعي طرده. وبالعودة إلى ما حصل، يبرز مقال نشره الصحافي تشاك روس، في صحيفة «واشنطن فري بيكون»، (وهي مطبوعة لها سجلّ طويل في مهاجمة الأميركيين العرب والمسلمين)، صبيحة يوم الانتخابات الأميركية، الهدف منه توجيه اتهامات سياسية إلى عبدول السيّد، ومن جملة ما اعتمد عليه الكاتب لتوجيه تلك الاتهامات، ذكر أنّ عبدول حضر العشاء الثاني التاسع والعشرين للجنة العمل السياسي العربي الأميركي (AAPAC) في ديربورن، وأشاد بمؤسسها أسامة السبلاني، الذي يصنّفه الكاتب بأنه مؤيّد للمقاومة. ولتثبيت اتهاماته لعبدول، انتقد الكاتب جلوسه إلى جانب شرارة، من باب استعادة تغريدة منشورة قبل خمس سنوات على حساب «تويتر» كان يعود لشرارة، في ذكرى العملية المُنفّذة ضد قوات «المارينز» في لبنان، مفادها أنّ المقاومة في لبنان أنهت الاحتلال الأميركي.

وهكذا، تحوّلت الحملة ضدّ عبدول إلى سبب لطرد شرارة من الأراضي الأميركية، لكن ما لم يُقلّ، وتؤكّده الأوساط أنّ «شرارة ليس القنصل العام اللبناني الوحيد الذي يلبّي دعوات عشاء الـ (AAPAC)، فكل الدبلوماسيين الذين شغلوا المنصب قبله، كان يلبون الدعوة». كما شهد العشاء حضور دبلوماسيين آخرين إلى جانب شرارة، وصودق حضور عبدول فيه. وتؤكد المصادر أنّ «العشاء الذي يُقام سنوياً، لم يكن لقاءً انتخابياً ترويجياً لعبدول، لكنه تزامن مع الانتخابات الأميركية».



شرارة إلى جانب عضو مجلس الشيوخ عبد الرحمن السيد، في لقاء للجالية العربية في ميشيغين، قبل الانتخابات (من الويب)

قرار الطرد، تواصلت مع شرارة الذي شرح لها ملابسات المقال، وطبيعة الدعوة التي لبّاها، وظروف التغريدة والحساب المُقرصن».

وتستبعد المصادر أن «تكون معوّض قد وضعت الخارجية الأميركية في ضوء توضيحات شرارة، وعكست تقييمها لظروف ما حصل، ضمن إطار دور يفترض لعبه لحماية قنصل عام، يبدو أنّه يتعرّض لمكيدة». سيما أنّه، من غير المنطقي أن يكون الكاتب قد بحث في تغريداتٍ يعود تاريخها إلى سنوات طويلة، وعلى حساب لم يعد نشيطاً، بعدما تعرّض للقرصنة قبل سنوات، ما يؤشّر إلى وجود عمل حديث ضدّ شرارة. وهنا، تتعدد الإشارات التي تقود إلى تورّط لبنانيين إلى جانب أميركيين، يدورون في فلك دونالد ترامب، وأنطون الصحناوي، وكل هذا المناخ المُستاء أولاً من نتائج الانتخابات الأميركية، وبالدرجة الثانية، ما يعني اللوبي اللبناني - الصهيوني هناك، هو ضرب أي مسؤول لبناني ليس ضمن فريق عمله.

وتلفت إلى أنّ طبيعة العلاقة القوية بين معوّض والإدارة الأميركية، تقود إلى «الاستغراب» من أن تقدم وزارة الخارجية الأميركية على اتخاذ قرار الإبعاد، وتبليغه للسفيرة، قبل وضعها في صورة ما لديها من مُعطيات ومناقشتها».

أمّا على مستوى الإدارة المركزية في بيروت، فمن المُفترض أنّ تكون معوّض قد وضعتها في صورة التوضيحات التي سمعتها من شرارة. ولاحقاً بعد وصول شرارة وعودة وزير الخارجية، تقول أوساط دبلوماسية إنّ «الوزارة ستكون معنية بالاستماع إلى شرارة، وأن يصدر عنها توضيح للابسات ما حصل، لجهة توفّر أسباب فعلية تستدعي القرار أو لجهة عدم توفّرها». كما أعرب مسؤولون أميركيون محليون، على صلة بالجالية اللبنانية في ديترويت، عن استغرابهم من قرار «الخارجية» الأميركية، واصفين القرار بـ«التعسّفي»، الفاقد للأسباب الموجبة.

تقرير

ماذا يجري داخل حركة «أمل»؟

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان قبل نحو عامين، طرأت تحوّلات على الوضع القيادي والتنظيمي لحركة «أمل» ودورها السياسي، ولا سيما مع انحسار دور حزب الله داخلياً، وانعكاس الخسائر التي لحقت بالحزب والمقاومة على البيئة الشيعية، في موازاة تعزّز موقع الرئيس نبيه بري كمرجعية أولى في ما يتعلق بحضور الشيعة وتمثيلهم، إلى جانب انخراطه في حوارات غير مباشرة مع أطراف محلية وخارجية. وقد فرضت هذه التطورات واقعاً جديداً على الحركة، وفتحت نقاشاً واسعاً حول مستقبل بنيتها القيادية، خصوصاً أن التغييرات التي شهدتها خلال الأعوام الأخيرة بقيت محكومة بسقف محدّد وثابت.

في ضوء هذه التحوّلات، بدأت الحركة سلسلة ورش عمل تشمل مكاتبها المركزية ومسؤوليها التنظيميين، في مسار انطلق قبل نحو أسبوعين، ومن المُقرّر أن يستمر حتى نهاية عام 2026. وتقول مصادر «الأخبار» إن هذه اللقاءات تستهدف تنشيط العمل في المناطق، ومراجعة أداء المكاتب، ومناقشة الملفات التي تفرضها المرحلة على الحركة ولبنان، غير أن هذه الورش لا تبدو مجرد نشاط تنظيمي دوري، وإن كانت تندرج في إطار العمل الداخلي للحركة. فهي تأتي بعد المؤتمر البلدي الذي عقدته الحركة الأسبوع الماضي وإطلاق الوثيقة الشبابية، لتطرح سؤالاً أوسع عن طبيعة المرحلة التي تستعدّ لها: هل تقتصر على تنشيط المكاتب، أم تمهّد لإعادة ترتيب حضور الحركة السياسي والإعلامي والأمني، وتجديد صورتها في ظل التحوّلات الإقليمية واللبنانية؟

وتكتسب هذه الأسئلة أهمية إضافية في ضوء العلاقة بين حركة «أمل» وحزب الله، والاجتماعات التي تُعقد بين الطرفين. فالتطورات الإقليمية، وما تفرضه من تحدّيات على لبنان والجنوب والبيئة الشيعية، يدفع كلّ ذلك الحركة إلى مراجعة أدائها والاستعداد لما قد تحمله المرحلة المقبلة.

وتوضح مصادر في الحركة لـ«الأخبار» أن الورش انطلقت قبل نحو أسبوعين من مكتب العلاقات الخارجية، المعنيّ بمتابعة صلات الحركة الخارجية، وهو ملف ازدادت أهميته بفعل التطورات السياسية والإقليمية. تلاه مكتب



(هيثم الموسوي)

الحركي في المناطق، ورصد المشكلات التنظيمية، وتقييم أداء الحركة وموقعها داخل الطائفة الشيعية، ولا سيما في ضوء الخسائر التي أصابت البيئة الشيعية جراء الحرب، وما خلّفته من تداعيات على وضع المقاومة والجنوب. وتلفت المصادر إلى أن إتاحة المجال لمناقشة التحدّيات الراهنة تشكّل أحد الأهداف الأساسية لهذه الورش، وفي مقدّمها أوضاع الجنوب والنازحين، والملفات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهم.

ولا يقتصر النقاش، وفق المصادر، على معالجة شؤون المكاتب، إذ تسعى الورش إلى رفع جاهزية الحركيين وتعزيز وعيهم بالتحدّيات التي تواجه الوطن والبيئة، فضلاً عن استنهاض قدرات الحركة محلياً وإقليمياً. وفي هذا السياق، تشير المعلومات إلى أن الرئيس نبيه بري هو من طلب عقد هذه الورش، ويتابع تفاصيل العمل التنظيمي بوتيرة أعلى من السابق. وفيما عاد بري إلى ترؤس اجتماعات شهرية لكتلة الرسالة الإسلامية بنفسه، يسود في أوساط الحركة وأنصارها انطباع بأن ما يجري يتجاوز تحديث آليات العمل، ليشكّل جزءاً من مسار أوسع لإعادة هيكلة الحركة ومراجعة أولوياتها السياسية والإعلامية والأمنية.

بري يشرف على ورش تنظيمية تندرج ضمن برنامج لإعادة النظر في هيكلية الحركة قيادياً والاستعداد للمرحلة المقبلة سياسياً وتنظيمياً

الشباب والرياضة، الذي عقد ورشة بمشاركة عدد كبير من المعنيين، نظراً إلى صلته بالجامعات والشباب ومستقبل الحركة، قبل إطلاق الوثيقة الشبابية. وشملت الورش أيضاً مكتب البلديات، بمشاركة شخصيات تنظيمية معنية بالعمل البلدي من مناطق لبنانية مختلفة. ويوم أمس، عُقدت ورشة للمكتب التنظيمي، شارك فيها مسؤولون من مستويات تنظيمية متعدّدة، من المناطق إلى الأقاليم وأعضاء المناطق المركزية، فيما اقتصر حضور عدد من النواب على الجلسة الافتتاحية.

وتقول المصادر إن الورش ستتواصل تباعاً لتشمل سائر المكاتب المركزية، على أن تستمر حتى نهاية العام. وهي تهدف إلى تحريك العمل

(الأخبار)

بري: لا توريث في الحركة!

ضجت الأوساط السياسية بأن النقاش التنظيمي القائم في حركة أمل هذه الأيام، لا يتصل فقط بالإجراءات الداخلية الدورية، وأن النقاش يتعلق بإدخال تغييرات تقود إلى تهيئة الظروف لبناء إطار قيادي جديد، وسط تجاذبات بين أكثر من تيار توجد بينهم خلافات حول طريقة العمل في المرحلة المقبلة. وهو نقاش يتجاوز الحركة إلى مؤسساتها التربوية والاجتماعية وصولاً إلى نفوذها داخل مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

وبعد انتشار الشائعات عن نية فريق في الحركة إقناع الرئيس نبيه بري بأن يساعد على تهيئة نجله باسل ليكون الرئيس المقبل للحركة. على أن يواصل الفريق العامل مع الرئيس بري دوره إلى جانب نجله. كان الجواب على هذه الأخبار من رئيس المجلس نفسه. وبحسب أكثر من مصدر في الحركة نفسها، وأحد أصدقاء الرئيس بري، فإن الأخير بات يتضايق في الآونة الأخيرة من هذه الشائعات، وتعمّد في إحدى المرات، أن يطلب من صديقه أن يثير الأمر على مسمع زوار وقيادات في الحركة. وعمد بري إلى الإجابة بصوت مرتفع: في حركة أمل، لا يوجد توريث!

تقرير

وعود سلام بالإصلاح: المزيد من الضرائب والدين بالدولار

زينب بزي

بعد نحو 21 شهراً على تشكيل حكومة «الإصلاح والإنقاذ»، لا يظهر من تعهّداتها الاقتصادية والاجتماعية الكثير في حياة اللبنانيين. كل السياسات التي نُفّذت تقوم على قاعدة البلطجة الحكومية: لن يتم تصحيح الأجور خدمة لأصحاب العمل، لن تعود الخدمات العامة من أمن وكهرباء ومياه واتصالات إلا بعد بيعها بأبخس سعر، سيقترض لبنان المزيد من أجل تمويل برنامج «أمان» الذي يعدّ واحداً من أكبر مظاهر الزبائنية التي توزّع حفنة من الدولارات على أسر مختارة. هذا ليس سوى غيض من فيض هذه الحكومة وما تسمّيه «سياسات».

الوعود تنقلب إلى ضرائب

عندما مثلت حكومة سلام أمام مجلس النواب في شباط 2025، كانت الوعود «مبشرة». فقد تعهّدت، في بيانها الوزاري، بقيام دولة «تسعى لرفع نسبة النمو الاقتصادي على أن تستفيد مختلف الفئات الاجتماعية منه»، ودعم القطاعات المنتجة و«خلق فرص عمل جديدة للشباب». كما وعدت بـ«زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إنشاء نظام حماية اجتماعية شامل»، وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه. وكلها ليست «فعل تمنٍّ أو مناشدة» كما قال سلام بعد نيل الثقة، موضحاً أنه استخدم فعل «نريد» بوصفه فعل «التزام».

المؤشرات تخالف الوعود. ففوق دراسة صادرة عن «يونيسف»، تواجه أربع من كل خمس أسر صعوبة في تحمّل كلفة احتياجاتها الأساسية. ويتوقع البنك الدولي أن ترتفع البطالة من 12,6% في عام 2025 إلى 15,2% في عام 2026، وأن ينكمش الاقتصاد بنسبة 6,4%. ويرجح البنك الدولي تراجع معدّل التشغيل من 41,4% إلى 40,2%، وانكماش الاستهلاك الخاص بنسبة 6%، والاستثمار في رأس المال الثابت بنسبة 5,4%، والصناعة بنسبة 3,5%، والزراعة بنسبة 2,5%. كلها مؤشرات تطاول مصادر الدخل وفرص العمل والقطاعات التي يُفترض أن تشكّل أساس التعافي الاقتصادي. فأين أصبحت الخطط التنفيذية التي وعد بها سلام؟ وأين السياسة الاقتصادية التي يُفترض أن تنقل البلاد من اقتصاد قائم على الاستهلاك والاستيراد إلى اقتصاد منتج يخلق فرص العمل؟

في دراسة نشرها المركز اللبناني للدراسات في 8 تشرين الأول الماضي، تبيّن أنّ لبنان لا يزال من دون سياسة وطنية معتمدة للتشغيل، وأن المؤسسة الوطنية للاستخدام تعاني ضعفاً في قدراتها التشغيلية وبنيتها الرقمية ونقصاً في الموظفين. ولا يقتصر غياب السياسات على التشغيل، بل يمتدّ إلى بنية الدولة التي وعدت الحكومة بإصلاحها. هذه البنية، بحسب وصف صندوق النقد الدولي في حزيران 2026 قائمة على فساد «واسع الانتشار وممنهج».

تواجه أربع من كل خمس أسر صعوبة في تحمّل كلفة احتياجاتها الأساسية



(هيثم الموسوي)

يبدو أن حكومة نواف سلام تلتزم بالمواعيد الدستورية للموازنة العامة، من دون أن تقدّم أي مضمون فعلي في الموازنة. لم يذكر في هذه الموازنة أي كلمة عن الدين بالعملات الأجنبية أو عن القروض المتزايدة من البنك الدولي، وليس فيها سوى المزيد من الإيرادات الضريبية المفروضة على الاستهلاك وأبرزها ضريبة البنزين. كما أُدرجت فيها، تحت الضغط والخوف من الشارع المزيد من ترقيعات الأجور للعاملين في القطاع العام. الوعود تحوّلت سريعاً إلى ضرائب إضافية.

هواية الفوانيس المالية

الأكثر وضوحاً في حصيلة الحكومة منذ تشكيلها لليوم، هو ذلك التحسّن في حسابات الخزينة. تحقق ذلك بسبب «هواية» وزارة المال في مراكمة أموال الجباية. فقد ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 24,8% في النصف الأول من السنة الجارية، وزاد الفائض المالي بنسبة 20% ليتجاوز مليار دولار، وكلاهما أتى من حساب حصيلة ضريبة البنزين التي تجمع من جيوب اللبنانيين.

رغم ذلك، يقرّ وزير المال ياسين جابر بمحدودية الإنفاق الاستثماري المباشر، الذي لا يتجاوز، وفق ما أعلنه في 2 تشرين الثاني، ما بين 10,5% و11% من إجمالي الإنفاق. ويقولها بصراحة: التعويل على القروض الخارجية والشراكات مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع الأساسية.

وما يعزّز هذا الاستنتاج، هو تلك المفاوضات المتعلقة بتصحيح الأجور. فالحكومة رفعت الحدّ الأدنى للأجر في القطاع الخاص من 201 دولار إلى 313 دولاراً في آب 2025، وهو مبلغ لا يغطي سوى 21% إلى 22% من كلفة الاحتياجات الأساسية لأسرة من أربعة أشخاص، المقدّرة بين 1,400 و1,500 دولار شهرياً. ومنذ ذلك الحين، بقي تصحيح الأجور معلّقاً، فيما اقتصر التدخّل الأخير على رفع بدل النقل، في خطوة تبدو أقرب إلى تنفيس الاحتقان الاجتماعي منها إلى معالجة فعلية لتآكل الأجور. فبدلاً من اعتماد مسار تفاوضي تقني منتظم يربط الأجور بكلفة المعيشة وأسباب ارتفاع الأسعار، تستمر المعالجات الظرفية تحت ضغط الأزمات.

المشكلة أن الحكومة وباقتراح من وزير المال ياسين جابر، لم تتردّد في فرض أعباء إضافية على المستهلكين، بينها رسم بقيمة 320 ألف ليرة على استهلاك صفيحة البنزين. وهذا الرسم وحده كفيل بقضم المزيد من قدرة الأسر على تحمّل أعباء المعيشة وكلفة انتقال أفرادها إلى العمل أو إلى الجامعة. وبحسب دراسة «مَن يدفع ومَن يستفيد؟» الصادرة عن «مبادرة سياسات الغد»، فإن الفئات الأفقر صارت تمول حصّة أكبر من الإيرادات الضريبية. كانت حصّتها تبلغ 20% في 2019 وارتفعت إلى 26% في 2026. أما حصّة أغنى 1%، فقد انخفضت من 14% إلى 7%. ويبدو أنّ الحكومة ماضية في النهج نفسه في مشروع موازنة 2027، إذ تُشكّل ضرائب الاستهلاك 78,5% من الإيرادات الضريبية المتوقّعة. وهكذا، يستمر التعويل على الاستهلاك لتمويل الخزينة، بدلاً من إحداث تحوّل جوهري في توزيع العبء الضريبي على أساس القدرة على الدفع.

بعد ما في «أمان»

أما في الحماية الاجتماعية، فتظهر بوضوح حدود المقاربة الحكومية. ففي مقابل التعهّد بإنشاء نظام حماية اجتماعية شامل، بقي برنامج «أمان» للمساعدات النقدية، الذي أُطلق قبل تشكيل الحكومة بتمويل من البنك الدولي، أبرز أدوات التدخّل الاجتماعي. صحيح أنّ الحكومة استمرّت في تنفيذه وبدأت زيادة مساهمتها في تمويله، إلا أنّ الحاجة إلى المساعدات تتّسع بوتيرة تتجاوز نطاق التغطية. فقد أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد في تموز 2026 رفع الهدف إلى 180 ألف أسرة، مع الإقرار بأنّ تحقيقه مشروط بتوافر التمويل. وفي 2 تشرين الثاني، قدّم جابر مساهمة الخزينة في تمويل «أمان» بوصفها أحد عناصر التقدّم الاجتماعي، معلناً أنّ الإنفاق المرتبط بالشؤون الاجتماعية يشكّل نحو 57% من إجمالي الإنفاق، وفق التصنيف الذي استخدمه.

هنا تكمن المشكلة. ففي غياب سياسات اقتصادية، ستبقى الزبائنية ركيزة بناء المجتمع. وهو أمر كان يتم من خلال توزيع مقدرات الدولة التي تستقطب بكلفة عالية (بالدين) بقرارات سياسية خاصة، ولا يختلف الأمر اليوم، إذ إن برامج «أمان» ممولة بقرض من البنك الدولي، لتوزيع المساعدات على أسر مختارة. وبمعزل عما إذا كانت هذه المساعدة تساعد الأسر فعلاً على التخلّص من الفقر، فهي مساعدة تتم بوساطة من القوى المحلية والسياسية، أي زبائنية تعتمد على الخزينة العامة الممولة بالقروض. وهذا ما يدفع الأسر إلى موقع المتسوّلين المنتظرين دفعات «أمان» شهراً بعد شهر.

تقرير

8% إنفاق استثماري نصفه للصيانة

ماهر سلامة

رغم ارتفاع الإنفاق الاستثماري للدولة اللبنانية بنسبة 158,8% خلال النصف الأول من عام 2026، بقيت حصته من الإنفاق العام عند 7,9% فقط، بقيمة لا تتجاوز 173 مليون دولار. وفي الفترة نفسها، حققت الخزينة فائضاً نقدياً بعادل نحو 1,21 مليار دولار، أي سبعة أضعاف ما أنفقته على الاستثمارات العامة. وتكشف هذه المفارقة عن استمرار سياسة مالية تقوم على تجميع الفوائض، في وقت يحتاج فيه الاقتصاد اللبناني إلى استثمارات تحرّك النشاط الاقتصادي وتخلق فرص عمل وتخفّض كلفة الإنتاج.

بحسب تقرير وزارة المالية عن النصف الأول من 2026، ارتفع الإنفاق الرأسمالي من 5,990 مليار ليرة إلى 15,500 مليار ليرة. إلا أن تفاصيل هذا الإنفاق تكشف أن نحو نصف المبلغ، أي 7,569 مليار ليرة، خُصص للصيانة، فيما بلغت المدفوعات على الإنشاءات قيد التنفيذ 7,591 مليار ليرة. وقد تركز القسم الأكبر من الأخيرة لدى مجلس الجنوب، الذي ارتفعت المدفوعات الرأسمالية المسجّلة باسمه من 225 مليار ليرة إلى 5,219 ملياراً، بالتوازي مع ارتفاع المدفوعات المسجّلة للهيئة العليا للإغاثة إلى 2,040 مليار ليرة، وانخفاض تلك المرتبطة بمجلس الإنماء والإعمار بنسبة 90% إلى 120 مليار ليرة.

تُظهر هذه الأرقام توسّعاً في الإنفاق على الصيانة والإنشاءات، وهو ما يفتح النقاش حول طبيعة المشاريع المنفّذة وحجم الاستثمارات المخصّصة لبناء قدرات إنتاجية جديدة. ففي اقتصاد يعاني من تدهور البنية التحتية وارتفاع كلفة الكهرباء والنقل، يشكّل الاستثمار العام إحدى الأدوات الأساسية لتحفيز النمو. وتنعكس آثاره في الطلب على العمالة والمواد والخدمات خلال تنفيذ المشاريع، ثم في خفض كلفة الإنتاج وتحسين قدرة المؤسسات على التوسع بعد إنجازها.

في المقابل، تستمر الأموال بالتراكم في حسابات القطاع العام لدى مصرف لبنان. فقد ارتفعت هذه الودائع من نحو 772 ألف مليار ليرة في نهاية 2025 إلى 872 ألف مليار في حزيران 2026، وفق بيانات المصرف المركزي. ورغم أن هذه الحسابات لا تمثّل بمجملها أموالاً حرّة يمكن للحكومة إنفاقها فوراً، فإن تزايدها يطرح سؤالاً عن جدوى الاستمرار في مراكمة السيولة مقابل محدودية الإنفاق الاستثماري.

قد يؤدّي ضخّ كميات كبيرة من الليرات في الاقتصاد إلى زيادة الطلب على الدولار والضغط على سعر الصرف، لكن أثر الإنفاق يتوقف أيضاً على وجهته. فالاستثمار الذي يخفض الحاجة المستقبلية إلى الاستيراد يمكن أن يسهم في تقليص الطلب على العملات الأجنبية. ويُعدّ قطاع الكهرباء مثالاً واضحاً على ذلك.

فقد بلغت قيمة واردات لبنان من المحروقات ومشتقاتها نحو 2,4 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، أي نحو 14 ضعف مجمل المتجددة، لن يخفّض جزءاً كبيراً قادر، ضمن السيناريو المدروس، على خفض الكلفة الاقتصادية للقطاع بنسبة 41%، مع تقليل الاعتماد على المحروقات المستوردة. لهذا، ينبغي أن يتجاوز النقاش المالي مسألة حجم الفائض الذي تحققه الدولة، إلى كيفية توظيف مواردها في الاقتصاد. فالاستقرار النقدي يحتاج أيضاً إلى اقتصاد منتج وخدمات أساسية أقل كلفة. ويمكن لإنفاق استثماري مدروس، وموزّع على مراحل، أن يسهم في تحقيق الهدفين معاً، شرط أن يخضع لاختيار المشاريع وفق جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وأن يترافق مع رقابة فعلية على التنفيذ.



(مروان بو حيدر)

تتراكم الأموال في حسابات القطاع العام وبلغت 872 ألف مليار في حزيران

الإنفاق الرأسمالي للدولة، مع الإشارة إلى أن هذه الواردات تشمل احتياجات النقل والقطاعات الأخرى أيضاً. ويمكن للاستثمار في قطاع الكهرباء، سواء في قدرات الإنتاج أو شبكات النقل والتوزيع أو الطاقة

طاقة

استعدوا لزيادة تعرفة الكهرباء

محمد وهبة

تتركّز المفاوضات بشأن العرض القطري لإنشاء معامل كهرباء وإمدادها بالغاز المسال وتشغيلها، على أمرين: الأول يتعلق بالضمانات التي ستحصل عليها الشركة القطرية مقابل المبالغ التي ستضخّها في المشروع، والثاني يتعلق بإعداد تعرفة جديدة للكهرباء تشمل كلفة الاستثمار وكلفة التشغيل والمردود. وما تسرّب عن المفاوضات حتى الآن، هو أن الدولة القطرية ستقدّم ضمانة بمثابة دعم للعرض الذي ستقدّمه عن طريق شركة مملوكة منها، فيما ستقدّم مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع التنفيذية للبنك الدولي، دراسة عن هيكلية التعرفة التي ستكون حتماً أعلى من التعرفة الحالية.

حتى الآن، ليس واضحاً ما هو نموذج العمل بين لبنان وقطر بشأن الكهرباء. فالعرض القطري جاء تحت اسم «البرنامج الوطني المتكامل للاستثمار في الطاقة»، أي إن العرض لا ينحصر بإنشاء معامل كهرباء، أو محطات تغويز، أو بيع الغاز المسال، بل هو عبارة عن برنامج متكامل، وهو ما يعني أن كل قطاع الكهرباء سيكون متركّزاً بيد قطر لمدة قد تتجاوز 20 سنة. وهذا النوع من المخاطر، يعدّ كبيراً سياسياً، رغم أن بعض التقنيين يروّجون له باعتباره أمراً إيجابياً يمكن أن يستفيد منه لبنان. ويعطي هؤلاء مثالاً، بأن أي تقصير في الدفعات من لبنان يمكن معالجته بسهولة من خلال اتصالات مباشرة بين وزيري الخارجية أو وزيري الطاقة في البلدين... مشكلة هؤلاء أنهم تافهون لا يرون الصورة الكاملة، لأن المخاطر السياسية ستحكم هذه العلاقة وتقلّبها بتقلباتها، سواء أكان لبنان على وفاق كبير مع قطر اليوم أم اختلف الموضوع غداً. فالمدة التي تتجاوز 20 سنة ليست قصيرة ولا يمكن التنبؤ بمصيرها، بل يمكن الأمل بأن تكون في أفضل حالاتها.

إلى جانب هذه المخاطر، لم تتضح بعد صورة نموذج العمل بين لبنان وقطر. ما قيل علناً، هو أن قطر ستنفق أموالاً هائلة للاستثمار في قطاع الكهرباء في لبنان من خلال الية الـ BOT، أي البناء ثم التشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة. وباستثناء ذلك، لا شيء واضحاً في هذا العرض، لا سيما لجهة مردود المستثمر طوال هذه الفترة. بالنسبة إلى لبنان، إن المردود هو كلفة إضافية على لبنان، وتحديداً على المستهلك. فالمردود يجب أن يتضمن كلفة الاستثمار، أي المبلغ الذي ضخّته الجهة المستثمرة، مع الفوائد المترتبة عليه طوال فترة الاستثمار، ثم كلفة التشغيل وبيع الغاز للتشغيل والصيانة وغيرها، بالإضافة إلى هوامش الربح.

يجب ألا نعتقد للحظة أن المشروع مجاني. فهو كسائر المشاريع الكبيرة

التعرفة ستتضمن كلفة الاستثمار والفوائد وكلفة التشغيل وثمن الغاز والصيانة وغيرها بالإضافة إلى هوامش ربح

يكون لها أكثر من بُعد؛ سياسي من أجل تقويض نفوذ آخر، أو من أجل تثبيت نفوذ قائم، أو من أجل الاستثمار بالنفوذ الشاغر. ومالي، يتضمن ردّ الأموال مع هوامش ربح ولو كانت هناك بعض التضحيات. ووجود البُعد المالي مرتبط بأن الصناديق السيادية الخليجية، سواء فيها الكثير أو فيها القليل، تبحث عن استثمارات كهذه وتتنافس في ما بينها على هذا النوع من الاستثمارات. الصندوق القطري قدّم الكثير من العروض في لبنان في مجالات مختلفة، منها في قطاع الاتصالات، أو في مجال الاستحواذ على خبرات معيّنة، أو الاستحواذ على مشاريع كبرى لا سيما في مجال إعادة الإعمار والسياحة وغيرها. ويتم الأمر بطريقة مباشرة أو بطرق غير مباشرة، أي عن طريق الشركات المتخصصة، لكن بنية التمويل ومصدرها يكونان واحداً.

المهم أن عدم مجانية المشروع، تعني أنه يترتب على لبنان أن يردّ الأموال. والردّ في مشروع كهذا، يعني أنه سيتم تضمين التعرفة كل ما يتعلق بكلفة المشروع وفوائد التمويل وكلفة التشغيل وهوامش الربح وتوزيعها على مدّة المشروع ضمن هيكل واضح أو خطة مالية تأخذ في الحسبان عوامل أخرى مثل تركيب العدادات ونسب الجباية وغيرها. وهذا ما يثير سؤالاً أساسياً: ما هي التعرفة التي سيترتب على المستهلك أن يدفعها لاستهلاك الكهرباء القطرية؟

حالياً، بحسب المعطيات، تقوم مؤسسة التمويل الدولية برسم هيكلية للتعرفة تأخذ في الحسبان كل هذه المسائل. تشير المعلومات إلى أن التعرفة المقترحة ستكون حتماً أعلى من التعرفة المعمول فيها حالياً، رغم أن تحويل المعامل على الغاز يفترض أن يخفض كلفة الإنتاج إلى نحو الثلث مقارنة مع المازوت والفيول. فلماذا هذا المستوى المرتفع من التعرفة؟ طبعاً الهدف هو ردّ الأموال مع الأرباح للمستثمر القطري. ولا تُعرف بعد معايير التعرفة المتموضعة بين لبنان وقطر ومؤسسة التمويل الدولية. فالأمور تتم بسرية.

هكذا يريدها رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الطاقة جو الصدّي أن تكون سرية حتى لا يعرف أحد ما هي نواياهم وخططهم. ربما سيكون الأمر على شاكلة زيادة ضريبة البنزين التي كدّست الأموال في حساب الـ36 لدى مصرف لبنان. وربما يكون الأمر لأنه يجب ألا تعارض قطر بسبب كونها العارض الوحيد الحالي. أي ربما يعتقد سلام والصدّي أن أي ثمن يدفعه اللبنانيون يكون مقبولاً من دون أي نقاش.

ثمة أمر إضافي أساسي يجري النقاش فيه بين لبنان وقطر، يتعلق بالضمانات. فالتعرفة ورفعها وإصدارها بقرار من مجلس الوزراء لا تكفي لضمان تسديد المبالغ التي ستترتب على لبنان للمستثمر. المستثمر هو شركة قطرية موجّهة من الدولة القطرية، أي إنها شركة خاصة، وبالتالي عليها أن تحصل على ضمانات للجباية وتحصيل المبالغ التي تنتج مقابل الكهرباء التي توزّع على المشتركين. وبحسب المعلومات، فإن الشركة القطرية طلبت ضمانات من أشكال الدعم، سواء في سعر الغاز المباع للبنان أو على شكل آخر.

(هيثم الموسوي)



مقالة

هل ترك الرئيس عون مكاناً للصلح؟

عمر نشابة

راهن رئيس الجمهورية جوزيف عون على الولايات المتحدة وعلى دونالد ترامب تحديداً لدفع جيش العدو الإسرائيلي إلى الانسحاب من جنوب لبنان وإنهاء اعتداءاته، لكن ماذا أنتج هذا الرهان؟ وما مصير السياسة التي بُنيت عليه بينما تراجعت قدرة الإدارة الأميركية على تحقيق وعودها، وتبيّن أنها غير مستعدّة لإلزام الكيان الإسرائيلي بها؟ هل أبقى الرئيس في علاقته بالمقاومة وجمهورها مكاناً لمراجعة الخيارات وبناء توافق يحمي لبنان؟

المشكلة ليست في طلب الضغط الأميركي لتحرير الأرض. واجب رئيس الجمهورية أن يستخدم كل الوسائل المُتاحة، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، لإنهاء الاحتلال. المشكلة تبدأ عندما تصبح الثقة بالوسيط الأميركي أساساً للاطمئنان إلى إمكان الاستغناء، عن وسائل المقاومة قبل تحقّق الانسحاب، وقبل امتلاك الجيش قدرة فعلية على حماية البلاد، وقبل وضع استراتيجية دفاعية. للحديث عن رهان عون على ترامب أدلة واضحة. ففي لقائهما في البيت الأبيض في 21 تموز الماضي، عبّر الرئيس اللبناني عن تطلّعه إلى زيارة ترامب وأشاد به و«الإنجاز المشترك» المتعلق بإطار إنهاء العداء بين لبنان و«إسرائيل». كذلك أكّدت الرئاسة اللبنانية منح ترامب وسام الأرز الوطني من رتبة القلادة الكبرى. واعتبر عون أن السلاح خارج الدولة فقد دوره الرادع وأصبح «عبئاً على بيئته وعلى لبنان ككل». لكنّ الحسم بانتهاء وظيفة المقاومة يحتاج إلى أكثر من إعلان سياسي: يحتاج إلى بيان كيف سيتحقّق الانسحاب، وكيف سيُمنع الاعتداء، وبأي إمكانات سيحمي الجيش المواطنين؟

المطلوب من رئيس الجمهورية ألّا تُختزل سياسته في نزع سلاح المقاومة، وألّا يُقدَّم الوعد الخارجي بديلاً عن القدرات الوطنية. الدستور (المادة 49) يقول إن رئيس الجمهورية يفترض أن يكون «رمز وحدة الوطن» الذي يصون استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. وتذكر مقدّمة الدستور أن «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة». لذلك لا يملك رئيس الجمهورية أن يحوّل اقتناعه بجدوى مسار خارجي إلى حقيقة مُلزِمة للناس، أو أن يعامل مخاوف المختلفين معه باعتبارها مجرّد عقبة أمام مشروعه. مسؤوليته أن يُقنِعهم بقدرة الدولة على حمايتهم، وأن يحفظ موقعهم في الشراكة الوطنية. تجربة لبنان السياسية، كما تجسّدت في تسوية الطائف، تجعل التوافق ركناً في إعادة بناء الدولة. فالطائف جمع بين بسط سلطة الدولة وتحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي. هذه غايات يجب وصلها في سياسة قابلة للتنفيذ. أمّا القول إن المقاومة مدعومة من إيران، فلا يجيب عن السؤال المتعلق بجدوى الرهان على الأميركيين لتحرير الجنوب. ارتباطات المقاومة وسياساتها لا تُعفي الرئاسة من تقديم بديل دفاعي مُقنِع. المعيار واحد: هل يزيد هذا الخيار قدرة لبنان على تحرير أرضه وحماية شعبه ويحفظ استقلال قراره؟

جمهور المقاومة ليس تفصيلاً في هذه المعادلة. ففي انتخابات 2022، نال حزب الله 347,171 صوتاً تفضيلياً. هذه الأرقام تثبت وجود قاعدة شعبية واسعة لا يجوز التعامل معها كحالة هامشية يُنتظر أن تتراجع تحت الضغط. هؤلاء اللبنانيون، في الجنوب والبقاع والضاحية وبيروت والجبل، ليسوا ضيوفاً على الدولة. ومن يرى في المقاومة وسيلة لحمايته يحتاج إلى جواب عملي عن البديل. لا يكفي أن يُقال له إن الدولة ستتولى المهمة؛ ينبغي أن يرى كيف ومتى وبأيّ قدرات. والمصالحة معه تبدأ بالاعتراف بمشروعية السؤال، لا باتهامه لأنه يرفض الوسيط الأميركي كونه الداعم المطلق للعدو الإسرائيلي.

اليوم، تأتي الانتخابات الأميركية لتفرض إعادة فحص الحسابات. ففي 4 تشرين الثاني 2026، حمّل نائب الرئيس جاي دي فانس الحرب على إيران مسؤولية خسارة الجمهوريين، بعدما انتقلت السيطرة على مجلسي الكونغرس إلى الديمقراطيين. لا يعني ذلك أن ترامب فقد سلطاته، ولا أن السياسة الأميركية تجاه الكيان الإسرائيلي ستنقلب تلقائياً. لكنه يؤكد أن الإدارة التي عُلّقت عليها الآمال تواجه كلفة داخلية وانقساماً حول خيارات الحرب. وإذا كانت حسابات واشنطن قابلة للتبدّل، فكيف يجوز بناء أمن لبنان على افتراض ثباتها؟ قد تتيح التحوّلات السياسية إعادة تكوين حكومة لبنانية بخيارات مختلفة، لكنّ الرئيس يبقى شريكاً دستورياً في أي تسوية حكومية. ولذلك لا يكفي التفكير في تغيير الحكومة؛ يفترض السؤال عن استعداد عون لمراجعة رهاناته، وعن قدرته على إعادة بناء الثقة مع جمهور المقاومة، هل يستطيع الانتقال من إعلان انتهاء دورها إلى مناقشة ما يمكن أن تقدّمه قدراتها ضمن خطة لحماية لبنان؟ وهل يقبل أن يُقاس نجاح سياسته بتحرير الأرض وتأمين الناس لا بنزع السلاح؟

هنا يمكن طرح ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة مدخلاً سياسياً للتوافق. ليست الثلاثية نصاً دستورياً، لكنها تستحق أن تُناقش باعتبارها صيغة لتجميع القدرات الوطنية في مواجهة الاحتلال، على أساس جيش وطني وشعب مصونة حقوقه واستفادة مُنظّمة من قدرات المقاومة وخبراتها، ضمن استراتيجية تقرّها المؤسسات الدستورية وتحدّد مسؤولية القرار.

هل يقبل الرئيس عون الدخول في هذا النقاش، أم يبقى مُصِرّاً على نزع السلاح قبل توفير القدرة الدفاعية، علماً أن ذلك يوسّع الشرخ بين اللبنانيين؟ وألا يفتح اعتراف الرئيس بالحاجة إلى تكامل القدرات باباً لتسوية وطنية؟ مراجعة رئيس الجمهورية لرهانه على دونالد ترامب ليست هزيمة له بل ممارسة صحيحة لمسؤوليته الدستورية.

فهل ترك مكاناً للصلح؟ لا يزال يستطيع ذلك، إذا عاد إلى الداخل لبناء ضمانات الحماية التي انتظرها من الخارج، وإذا تعامل مع جمهور المقاومة بوصفه شريكاً في تقرير مستقبل البلد، وأعاد جمع اللبنانيين حول تحرير الأرض وصون الحقوق.

محاولة خطف مسؤول سوري في جبيل

علمت «الأخبار» أن مجموعة من الملثمين أقدمت فجر أمس الأحد على محاولة اختطاف أحد المسؤولين العسكريين في النظام السوري السابق المعروف بـ«أبو علي قزق» من منزله في منطقة بلاط قرب مدينة جبيل، وبحسب المعلومات وصلت سيارتان بزجاج معتم إلى المبنى الذي يقيم فيه قزق، قرابة الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ونزل منهما عدد من الأشخاص الملثمين، توجّهوا مباشرة إلى منزل قزق الواقع في الطابق الرابع وطرقوا الباب. وكان قزق داخل المنزل برفقة أبنه وأحد العاملين لديه، لكن بعد ملاحظتهم وجود أشخاص ملثمين خلف الباب امتنعوا عن فتحه قبل أن يحاول أفراد المجموعة اقتحام المنزل وخلع الباب بالقوة. وعلى إثر ذلك لجأ الموجودون إلى الشرفات وبدأوا بالصراخ والاستغاثة ما أثار حالاً من الاستنفار في المكان ودفع المجموعة إلى الانسحاب سريعاً والفرار بالسيارتين.

وتكتسب هذه الحادثة أهمية خاصة لوقوعها في ظل سلسلة عمليات اختطاف شهدها لبنان خلال المدة الماضية، استهدفت أشخاصاً مرتبطين بالنظام السوري السابق ونُقل بعضهم من الأراضي اللبنانية إلى سوريا وسط اتهامات لجهات تابعة للسلطات السورية الحالية بالوقوف وراء تلك العمليات. وتطرح محاولة اختطاف قزق تساؤلات حول الجهة التي تقف خلفها وما إذا كانت تأتي في سياق عمليات ملاحقة شخصيات النظام السابق داخل لبنان، أم أن هناك دوافع أخرى وراء استهدافه.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

بناءً على قرار مجلس الإدارة رقم 7 - 2026/4 تاريخ 2026/11/3 وبتفويض منه.

يدعو رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ش.م.ل. قاديشا المساهمين للاجتماع وعقد جمعية عمومية غير العادية عند الساعة الحادية عشر من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع فيه 2026/12/11 وذلك في المركز الرئيسي لشركة كهرباء قاديشا - البحصاص، لمناقشة جدول أعمال التالي:

1 - تأكيد تمديد مُدة الشركة وتعديل عدد اعضاء مجلس الإدارة إضافة لأي تعديلات تنظيمية ضرورية وتعديل المواد ذات الصلة من نظامها الأساسي.

2 - التأكيد على الصفة التجارية الخاصة لشركة قاديشا بصفتها شركة مُسجلة في السجل التجاري، واتخاذ القرارات اللازمة لتنظيم وضعها القانوني بما يُتيح لها مُتابعة أعمالها في مجالات الإنتاج والتوزيع والتلزيم والإدارة، وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

3 - تفويض مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العُمومية ومُتابعة الإجراءات المُرتبطة بها ضمن الحُدود التي يجيزها القانون والنظام الأساسي للشركة ممثلاً برئيس مجلس الإدارة.

4 - إقرار منح أعضاء مجلس الإدارة تعويضات شهرية وبدلات حضور جلسات وتحديد قيمتها والزيادات المقترحة عليها.

5 - أمور مُختلفة.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تعقد الجمعية العُمومية بمن حضر الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2027/1/12 في المركز الرئيسي لشركة كهرباء قاديشا - البحصاص.

رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
التكليف 246

إعلان تبليغ فقرة حكمية

إلى المُدعى عليها: ماريا يوري انا ستا سيفيدا المجهولة محل الإقامة.

بتاريخ 2026/10/15 صدر الحُكم رقم 2026/224 عن المحكمة الابتدائية في المتن الغُرفة الخامسة الناظرة بدعاوى الأحوال الشخصية برئاسة القاضية نضال حويك وعُضوية القاضيين محمد خير قرفلي وريم الحجار.

في الدعوى رقم: 2025/6264 المُقدمة في 2025/11/17 وقد حكمت المحكمة بالاتفاق:

أولاً: بإعلان إختصاص هذه المحكمة للنظر في الدعوى الراهنة.

ثانياً: بإعلان الطلاق بين المُدعي: بول ميشال ابو مراد PAUL ABOU MOURAD والدته نوال طوبيا موالديد 1978/8/24 وادي شحرور العبا سجل رقم /141/ كرم سده - زغرتا لبناني. والمُدعى عليها: ماريا يوري انا ستا MARIJA ANASTASIEVA سيفيدا والدتها تاتيانا كيتشيريا فايا مواليد 1985/6/15 نيكولاييف أوكرانية من الزواج المعقود بينهما مدنياً في براغ بتاريخ 2013/4/24 وإبلاغ من يلزم.

ثالثاً: برد طلب المُدعي الرامي إلى إعطاء الحُكم صيغة مُعجل التنفيذ نافذ على الأصل لعدم قانونيته.

رابعاً: بتضمين المُدعى عليها كافة نفقات المُحاكمة.

مُهلة الاستئناف ثلاثون يوماً يلي مُهلة النشر.

رئيس القلم
ميشلين ضو

دعوه إلى مجهول المقام

بشير محمد بشير الحلبي من الأردن بناءً على الدعوى المُقامة عليك من زوجتك نورهان محمد الخطيب بمادة تفريق والمُدونة برقم أساس 265 قررت محكمة الحبة الشرعية السنية في جلستها المُنعقدة في: 2026/10/8 اعتبارك مجهول المقام وإبلاغك بواسطة اللصق والنشر وقد حُدد موعد الجلسة القادمة في تمام الساعة التاسعة من يوم الخميس في: 2026/12/10.

فعليك الحُضور في الموعد المُحدد أعلاه وعند تخلفك تُتخذ بحقك الإجراءات القانونية وكُتب في: 2026/10/8.

رئيس القلم
الشيخ عاطف قشوع

اعلان نشر فقرة حُكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضدها: صديقة سليم أبو شحادة المجهولة محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة برقم 2026/47 بتاريخ 2026/10/27 بالاستدعاء المُقدم من المُهندس ايلي جان شحاده بوكالة المُحامي إلهام نصار المُسجل لدينا برقم أساس 2024/12 تاريخ 2024/1/31.

مضمون الحُكم:

أولاً: تصحيح الخُصومة ضمن إطار الدعوى الراهنة واعتبار المُستدعى ضدهم المعدودين في فقرة القانون المعروضة أعلاه بمثابة مالكي أصالة وارثا.

ثانياً: إزالة الشُيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساس للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبيرة ناتالي مراد المعلوف البالغة: /278592/ دولار أميركي.

وعلى أن يُعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء في ملكية العقار كُل بحسب حُصصه في الملكية وذلك بعد إعلان عدم قابلية العقار رقم /2542/ الفرزل العقارية للقسمة العينية بين الشركاء.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /2542/ الفرزل العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المُستدعي النفقات كافة.

وللمُستدعى ضدها مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي



معضلة تشكيل الحكومة الإسرائيلية

تدخل إسرائيل مرحلة جديدة من عدم اليقين السياسي، مع تكليف غادي آيزنكوت، زعيم حزب «يشار»، بتشكيل الحكومة الثامنة والثلاثين. فقد أفرزت الانتخابات خريطة برلمانية لا تمنح أيّاً من المعسكرات المتنافسة أغلبية كافية للحكم. وفي حين أظهرت نتائج المشاورات الرئاسية تقدّم آيزنكوت على بنيامين نتنياهو في عدد التوصيات، فإن هذا التفوّق لا يضمن قدرته على تشكيل ائتلاف مستقر. تنطلق هذه القراءة من إشكالية أساسية: كيف يمكن لآيزنكوت أن يمتلك أفضلية واضحة في الحصول على التكليف، بينما تبدو فرصه في تشكيل الحكومة محدودة؟ وتجادل بأن المعضلة لا تعود إلى الحسابات البرلمانية وحدها، بل إلى التناقض بين شروطه السياسية ومتطلبات بناء الأغلبية. فالأطراف التي يحتاج إليها لتشكيل الحكومة هي، في جانب كبير منها، الأطراف التي يستبعدها برنامجه أو يرفض حلفاؤه التعاون معها

أحمد الدبش *

منحت مشاورات الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، لتشكيل الحكومة، غادي آيزنكوت أفضلية واضحة؛ فبحسب التقارير، أوصى بتكليفه 67 نائباً، مقابل 46 أوصوا بنتنياهو، فيما امتنع نواب «يهدوت هتوراه» السبعة عن التوصية بأي مرشح.

وتستمدّ هذه الأفضلية أهميتها من ثلاثة عوامل:

- أولها، التفوّق العددي. فالتوصيات لا تلزم الرئيس بصورة آلية، لأن التكليف يرتبط بتقديره للمرشح الأقدر على تشكيل حكومة. ومع ذلك، يمنح فارق 21 توصية آيزنكوت حجة سياسية يصعب تجاهلها، وتنتهي مهلة الأيام السبعة الممنوحة للرئيس في 11 تشرين الثاني.

- والثاني، تصدع معسكر نتنياهو، ولا سيما امتناع «يهدوت هتوراه» عن تأييده. فهذا الموقف لا يعني استعداد الحزب للانضمام إلى حكومة بديلة، لكنه يكشف تراجع الثقة بين نتنياهو وبعض شركائه التقليديين بعد سنتين من الصراع على تجنيد طلاب المعاهد الدينية. ويزداد وزنه بالنظر إلى الدور الذي أداه الحريديم تاريخياً في ترجيح كفة الحكومات اليمينية.

- والثالث، نجاح آيزنكوت في توحيد المعارضة اليهودية حول ترشيحه، رغم التباينات بين بيبت وليبرمان وغولان. غير أن هذا التوافق اتفاق على هوية المرشح أكثر منه على طبيعة الحكومة. وهنا يظهر الفارق الجوهري بين

> تكشف المُقارنة بين المسارات أن حظوظها جميعاً منخفضة ما دامت القيود المُعلنة قائمة. فحكومة الأقلية مُعلّقة على تراجع ليبرمان عن رفضه الاعتماد على الصوت العربي، وعلى امتناع «القائمة المشتركة». والائتلاف مع الحريديم يحتاج إلى تسوية في التجنيد

حشد التوصيات وتشكيل الائتلاف: فالأول يكفيه اتفاق محدود على شخص، بينما يستلزم الثاني تفاهمات على السياسات والميزانيات وتوزيع السلطة والبت في إدارة الخلاف.

ترتبط صعوبات آيزنكوت بالشروط الأربعة التي أعلنها أساساً للمشاركة في حكومته: (1) الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية وليبرالية ومتساوية، (2) والالتزام بقيم وثيقة الاستقلال، (3) وتطبيق الخدمة العسكرية أو المدنية على جميع المواطنين، (4) والاعتراف بحماس منظمة إرهابية يجب تفكيك قدراتها العسكرية والسلطوية في غزة.

تعكس هذه الشروط سعي آيزنكوت إلى تقديم نفسه قائداً لمعسكر صهيوني وسطي، يجمع بين التشدد الأمني والالتزام بالمؤسسات الديمقراطية ومبدأ المساواة في الأعباء. لكنها في الوقت نفسه تتعارض مع مواقف القوى التي يحتاج إليها للبلوغ الأغلبية.

من دون المقاعد الـ19، لا يتجاوز معسكر آيزنكوت 48 مقعداً. وقد أعلن مراراً أنه لا ينوي تشكيل حكومة مع الأحزاب العربية لأنها لا تستوفي شروطه. وتتعقّد المسألة لأن هذه الأحزاب ليست كتلة واحدة:

- «القائمة المشتركة» يرفض قادتها وصف حماس بالإرهاب، ويرفض حزب الجبهة مبدئياً المشاركة في حكومة يقودها حزب صهيوني ملتزم بيهودية الدولة. ولا تعرض القائمة أكثر من دعم من خارج الائتلاف.

- «راعم»: أقرب إلى التعامل البراغماتي مع الحكومات الإسرائيلية، وشروطه أسهل منها على «القائمة المشتركة». لكن زعيمها منصور عباس امتنع بدوره عن إعلان موقف صريح من حماس، ووضع شرطه الخاص: أن يكون جميع أعضاء الائتلاف عازمين على استبدال نتنياهو. وبالتالي، لا يمكن قراءة التوصية العربية بآيزنكوت موافقة على برنامجه، بل تعبيراً عن أولوية منع نتنياهو من العودة. فالأحزاب العربية تملك وزناً مؤثراً في تحديد المرشح، لكنها تواجه قيوداً تحد من قدرتها على المشاركة الفعلية في السلطة.

يمثل استقطاب الأحزاب الحريدية البديل الحسابي الأوضح، إذ تمنح مقاعد «شاس» و«يهدوت هتوراه» الثلاثة عشر معسكر آيزنكوت 61 مقعداً بالضبط. لكن هذا الاحتمال يصطدم بقانون التجنيد. فقد جعل آيزنكوت المساواة في الأعباء أحد مرتكزات خطابه، بينما تتمسك الأحزاب الحريدية بإعفاء طلاب المعاهد الدينية، وهي مسألة تمس هويتها الاجتماعية والدينية ولا تختزل في تفصيل تشريعي.

غير أن الحريديم ليسوا كتلة صماء. فـ«شاس» أوصت بنتنياهو، أما «يهدوت هتوراه» فتضم مكوّنين: «ديغل هتوراه» الأقرب إلى نتنياهو، و«أغودات يسرائيل» الحسيدية التي أعلنت قبل الانتخابات أنها ستدرس ما قد يعرضه بيبت ولابيد وليبرمان. وهذا التمايز يفسر امتناع الحزب عن التوصية، ويجعل المدخل الحريدي، إن وُجد، أضيق مما توحي به المقاعد الـ61.

ويضاف إلى ذلك موقف ليبرمان، الذي أعلن أنه لن يجلس في ائتلاف مع الحريديم أو نتنياهو أو الأحزاب العربية، حتى لو اقتصر دعم هذه الأخيرة على التصويت من الخارج. وعليه، فإن أي تسوية مع الحريديم قد تكلف آيزنكوت شريكاً أساسياً في معسكره.

لا يعني تراجع معسكر نتنياهو إلى 53 مقعداً انتهاء قدرته على التأثير. فـ«الليكود» لا يزال الحزب الأكبر، ونتنياهو يملك خبرة طويلة في إدارة المفاوضات الائتلافية واستثمار التناقضات بين خصومه. وتقوم استراتيجيته على إبراز هشاشة التحالف الذي يقوده آيزنكوت، وعلى توظيف الاعتماد المحتمل على الأصوات العربية في خطابه. فهو يقدم الحكومة البديلة رهينةً لأحزاب يصفها بأنها «تدعم الإرهاب» وترفض وجود دولة يهودية.

ويراهن نتنياهو كذلك على استنفاد آيزنكوت أعضاء الائتلاف عازمين على استبدال نتنياهو. وبالتالي، لا يمكن قراءة التوصية العربية بآيزنكوت موافقة على برنامجه، بل تعبيراً عن أولوية منع نتنياهو من العودة. فالأحزاب العربية تملك وزناً مؤثراً في تحديد المرشح، لكنها تواجه قيوداً تحد من قدرتها على المشاركة الفعلية في السلطة.



يمثل استقطاب الأحزاب الحريدية البديل الحسابي الأوضح، إذ تمنح مقاعد «شاس» و«يهدوت هتوراه» الثلاثة عشر معسكر آيزنكوت 61 مقعداً بالضبط. لكن هذا الاحتمال يصطدم بقانون التجنيد. فقد جعل آيزنكوت المساواة في الأعباء أحد مرتكزات خطابه، بينما تتمسك الأحزاب الحريدية بإعفاء طلاب المعاهد الدينية، وهي مسألة تمس هويتها الاجتماعية والدينية ولا تختزل في تفصيل تشريعي.

غير أن الحريديم ليسوا كتلة صماء. فـ«شاس» أوصت بنتنياهو، أما «يهدوت هتوراه» فتضم مكوّنين: «ديغل هتوراه» الأقرب إلى نتنياهو، و«أغودات يسرائيل» الحسيدية التي أعلنت قبل الانتخابات أنها ستدرس ما قد يعرضه بيبت ولابيد وليبرمان. وهذا التمايز يفسر امتناع الحزب عن التوصية، ويجعل المدخل الحريدي، إن وُجد، أضيق مما توحي به المقاعد الـ61.

ويضاف إلى ذلك موقف ليبرمان، الذي أعلن أنه لن يجلس في ائتلاف مع الحريديم أو نتنياهو أو الأحزاب العربية، حتى لو اقتصر دعم هذه الأخيرة على التصويت من الخارج. وعليه، فإن أي تسوية مع الحريديم قد تكلف آيزنكوت شريكاً أساسياً في معسكره.

لا يعني تراجع معسكر نتنياهو إلى 53 مقعداً انتهاء قدرته على التأثير. فـ«الليكود» لا يزال الحزب الأكبر، ونتنياهو يملك خبرة طويلة في إدارة المفاوضات الائتلافية واستثمار التناقضات بين خصومه. وتقوم استراتيجيته على إبراز هشاشة التحالف الذي يقوده آيزنكوت، وعلى توظيف الاعتماد المحتمل على الأصوات العربية في خطابه. فهو يقدم الحكومة البديلة رهينةً لأحزاب يصفها بأنها «تدعم الإرهاب» وترفض وجود دولة يهودية.

ويراهن نتنياهو كذلك على استنفاد آيزنكوت أعضاء الائتلاف عازمين على استبدال نتنياهو. وبالتالي، لا يمكن قراءة التوصية العربية بآيزنكوت موافقة على برنامجه، بل تعبيراً عن أولوية منع نتنياهو من العودة. فالأحزاب العربية تملك وزناً مؤثراً في تحديد المرشح، لكنها تواجه قيوداً تحد من قدرتها على المشاركة الفعلية في السلطة.

يمثل استقطاب الأحزاب الحريدية البديل الحسابي الأوضح، إذ تمنح مقاعد «شاس» و«يهدوت هتوراه» الثلاثة عشر معسكر آيزنكوت 61 مقعداً بالضبط. لكن هذا الاحتمال يصطدم بقانون التجنيد. فقد جعل آيزنكوت المساواة في الأعباء أحد مرتكزات خطابه، بينما تتمسك الأحزاب الحريدية بإعفاء طلاب المعاهد الدينية، وهي مسألة تمس هويتها الاجتماعية والدينية ولا تختزل في تفصيل تشريعي.

غير أن الحريديم ليسوا كتلة صماء. فـ«شاس» أوصت بنتنياهو، أما «يهدوت هتوراه» فتضم مكوّنين: «ديغل هتوراه» الأقرب إلى نتنياهو، و«أغودات يسرائيل» الحسيدية التي أعلنت قبل الانتخابات أنها ستدرس ما قد يعرضه بيبت ولابيد وليبرمان. وهذا التمايز يفسر امتناع الحزب عن التوصية، ويجعل المدخل الحريدي، إن وُجد، أضيق مما توحي به المقاعد الـ61.

ويضاف إلى ذلك موقف ليبرمان، الذي أعلن أنه لن يجلس في ائتلاف مع الحريديم أو نتنياهو أو الأحزاب العربية، حتى لو اقتصر دعم هذه الأخيرة على التصويت من الخارج. وعليه، فإن أي تسوية مع الحريديم قد تكلف آيزنكوت شريكاً أساسياً في معسكره.

لا يعني تراجع معسكر نتنياهو إلى 53 مقعداً انتهاء قدرته على التأثير. فـ«الليكود» لا يزال الحزب الأكبر، ونتنياهو يملك خبرة طويلة في إدارة المفاوضات الائتلافية واستثمار التناقضات بين خصومه. وتقوم استراتيجيته على إبراز هشاشة التحالف الذي يقوده آيزنكوت، وعلى توظيف الاعتماد المحتمل على الأصوات العربية في خطابه. فهو يقدم الحكومة البديلة رهينةً لأحزاب يصفها بأنها «تدعم الإرهاب» وترفض وجود دولة يهودية.

ويراهن نتنياهو كذلك على استنفاد آيزنكوت أعضاء الائتلاف عازمين على استبدال نتنياهو. وبالتالي، لا يمكن قراءة التوصية العربية بآيزنكوت موافقة على برنامجه، بل تعبيراً عن أولوية منع نتنياهو من العودة. فالأحزاب العربية تملك وزناً مؤثراً في تحديد المرشح، لكنها تواجه قيوداً تحد من قدرتها على المشاركة الفعلية في السلطة.

يمثل استقطاب الأحزاب الحريدية البديل الحسابي الأوضح، إذ تمنح مقاعد «شاس» و«يهدوت هتوراه» الثلاثة عشر معسكر آيزنكوت 61 مقعداً بالضبط. لكن هذا الاحتمال يصطدم بقانون التجنيد. فقد جعل آيزنكوت المساواة في الأعباء أحد مرتكزات خطابه، بينما تتمسك الأحزاب الحريدية بإعفاء طلاب المعاهد الدينية، وهي مسألة تمس هويتها الاجتماعية والدينية ولا تختزل في تفصيل تشريعي.

غير أن الحريديم ليسوا كتلة صماء. فـ«شاس» أوصت بنتنياهو، أما «يهدوت هتوراه» فتضم مكوّنين: «ديغل هتوراه» الأقرب إلى نتنياهو، و«أغودات يسرائيل» الحسيدية التي أعلنت قبل الانتخابات أنها ستدرس ما قد يعرضه بيبت ولابيد وليبرمان. وهذا التمايز يفسر امتناع الحزب عن التوصية، ويجعل المدخل الحريدي، إن وُجد، أضيق مما توحي به المقاعد الـ61.

ويضاف إلى ذلك موقف ليبرمان، الذي أعلن أنه لن يجلس في ائتلاف مع الحريديم أو نتنياهو أو الأحزاب العربية، حتى لو اقتصر دعم هذه الأخيرة على التصويت من الخارج. وعليه، فإن أي تسوية مع الحريديم قد تكلف آيزنكوت شريكاً أساسياً في معسكره.

لا يعني تراجع معسكر نتنياهو إلى 53 مقعداً انتهاء قدرته على التأثير. فـ«الليكود» لا يزال الحزب الأكبر، ونتنياهو يملك خبرة طويلة في إدارة المفاوضات الائتلافية واستثمار التناقضات بين خصومه. وتقوم استراتيجيته على إبراز هشاشة التحالف الذي يقوده آيزنكوت، وعلى توظيف الاعتماد المحتمل على الأصوات العربية في خطابه. فهو يقدم الحكومة البديلة رهينةً لأحزاب يصفها بأنها «تدعم الإرهاب» وترفض وجود دولة يهودية.

ويراهن نتنياهو كذلك على استنفاد آيزنكوت أعضاء الائتلاف عازمين على استبدال نتنياهو. وبالتالي، لا يمكن قراءة التوصية العربية بآيزنكوت موافقة على برنامجه، بل تعبيراً عن أولوية منع نتنياهو من العودة. فالأحزاب العربية تملك وزناً مؤثراً في تحديد المرشح، لكنها تواجه قيوداً تحد من قدرتها على المشاركة الفعلية في السلطة.

1- حكومة أقلية بدعم خارجي:

يقوم هذا السيناريو على حكومة تضم أحزاب المعارضة اليهودية الأربعة (48 مقعداً)، وتعتمد على دعم «راعم» أو امتناعها من خارج الائتلاف، ولا يشترط القانون أن تملك الحكومة 61 صوتاً، بل أن يفوق مؤيدوها معارضيها.

ومن هنا يكشف حساب التصويت أن مفتاح هذا المسار ليس «راعم» وحدها:

- إذا بقي ليبرمان، ودعمت «راعم» الحكومة من الخارج، وامتنعت «القائمة المشتركة»، نالت الحكومة 56 صوتاً مقابل 53 على الأكثر، فتمر حتى لو صوّتت «يهدوت هتوراه» ضدها.
- إذا صوّتت «القائمة المشتركة» ضدها، ارتفع عدد المعارضين إلى 64، فتسقط.
- إذا انسحب ليبرمان وصوّت ضدها، لم يبق للحكومة سوى 49 صوتاً مقابل 53 على الأقل، فتسقط حتى لو امتنعت يهدوت هتوراه.

فالمسار مشروط، إذاً، بأمرين معاً: بقاء ليبرمان رغم إعلانه رفض أي اعتماد على الصوت العربي ولو من الخارج، وامتناع «القائمة المشتركة» عن التصويت ضد حكومة تستبعدها. وحتى لو تحقق الشرطان، ستبقى الحكومة معرّضة لأزمات متكررة عند التصويت على الموازنة والتشريعات الأساسية.

2- ائتلاف مع الاحزاب الحريدية:

يمنح هذا السيناريو آيزنكوت 61 مقعداً بالضبط، لكنه يتطلب تسوية شائكة في ملف التجنيد، وتراجع ليبرمان عن اعتراضه على الشراكة مع الحريديم. ومن دون نواب ليبرمان السبعة، لا تكفي المقاعد الحريدية الثلاثة عشر لتعويضهم وبلوغ الأغلبية. وحتى لو أمكن تجاوز هذه العقبات، فإن أغلبية ضيقة كهذه تجعل الحكومة رهينة لأي شريك صغير أو تمرد محدود.

3- حكومة وحدة وطنية:

تجمع هذه الصيغة «يشار» و«الليكود» وأحزاباً أخرى، مع استبعاد القوى الأكثر تطرفاً. وهي توفر أوسع قاعدة برلمانية ممكنة، لكنها تصطدم بالخلاف على رئاسة الحكومة، ولا سيما رفض معسكر آيزنكوت الخضوع لقيادة نتنياهو. ويزيد صعوبتها أثر تجربة التناوب بين نتنياهو وبيني غانتس عام 2020، التي انهارت قبل انتقال رئاسة الحكومة إلى غانتس، فأضعفت الثقة بأي ترتيب مشابه.

4- العودة إلى الانتخابات:

يبقى احتمال العودة إلى الانتخابات مرتفعاً إذا تمسك الجميع بمواقفهم الحالية، إذ لا يملك أي معسكر أغلبية مستقلة، ولا تظهر حتى الآن صيغة تتجاوز التناقضات القائمة. وقد يطيل ذلك عمر حكومة تصريف الأعمال برئاسة نتنياهو، دون ضمان أن تفرز الانتخابات المقبلة توازناً مختلفاً جوهرياً.

خاتمة

تكشف المقارنة بين هذه المسارات أن حظوظها جميعاً منخفضة ما دامت القيود المعلنة قائمة. فحكومة الأقلية معلّقة على تراجع ليبرمان عن رفضه الاعتماد على الصوت العربي، وعلى امتناع «القائمة المشتركة». والائتلاف مع الحريديم يحتاج إلى تسوية في التجنيد وإلى تراجع ليبرمان في آن، فتبقى فرصه بين المنخفضة والمتوسطة. أما حكومة الوحدة، فتظل مستبعدة ما دام بقاء نتنياهو رئيساً شرطاً لها. ولهذا ترتفع احتمالات العودة إلى الانتخابات كلما اقتربت المهل من نهايتها دون أن يتراجع أحد عن هذه القيود.

نجح آيزنكوت في جمع أغلبية التوصيات، مستفيداً من تراجع معسكر نتنياهو وتماسك المعارضة حول ترشيحه، لكنه لم يحوّل هذا التأييد بعد إلى قاعدة قابلة للحكم. ومفارقته أن القوى التي منحته الأفضلية لا تنسجم مع شروطه: فالأحزاب العربية التي رفعت توصياته إلى 67 تقع خارج خياراته المعلنة، والحريديم يصطدمون بموقفه من التجنيد، والوحدة الوطنية مرهونة بمستقبل نتنياهو.

واللافت أن مفتاح المرحلة لا يقع بيد آيزنكوت ولا نتنياهو، بل بيد الشريك الأصغر في معسكر المعارضة؛ فليبرمان، بنوابه السبعة، يملك حق نقض المسارات: يمنح الاعتماد على الصوت العربي، أو يمنح الشراكة مع الحريديم، أو يمنع الوحدة مع نتنياهو. وبهذا تتجسد في موقعه الأزمة التي يعيشها النظام الحزبي الإسرائيلي، حيث تتسع قدرة الأحزاب على تعطيل الحكومات أكثر من قدرتها على بنائها. فإن لم يتراجع أحد هذه القيود، فقد لا يكون تفوق آيزنكوت سوى مقدمة لجولة جديدة من الانسداد، لا بداية تحوّل في بنية السلطة.

* مؤرّخ فلسطيني

على الغلاف

إيران ترفع القيود عن مدى صواريخها

مخاطر الحرب عالية

طهران - **محمد خواجوني**

رغم أن الانتخابات الإسرائيلية أفضت إلى إضعاف رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، وأن الانتخابات الأميركية أسفرت كذلك عن هزيمة الرئيس دونالد ترامب وحزبه، إلّا أن التطورات الميدانية، العسكرية والأمنية، المتسارعة أخيراً، تنبئ باتجاه المنطقة نحو مزيد من التصعيد، إذ أصدرت «القيادة المركزية الأميركية» توجيهات بتشكيل قوة عمل خاصة لإحكام

> **واشنطن تشكّل قوة عمل لـ«الحصار البري»**

الحصار البري، إلى جانب البحري المفروض على إيران. وفي المقابل، أعلن «الحرس الثوري الإيراني» رفع القيود المفروضة على مدى الصواريخ الإيرانية والمُحدَّد ذاتياً بألفي كيلومتر، مؤكداً انتفاء أيّ قيود جغرافية تحكم بنك الأهداف، وذلك في وقت شهد فيه محيط مضيق هرمز ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة الاشتباكات، خلال اليومين الماضيين.

وتهدف قوة العمل الأميركية التي أطلق عليها اسم «بوابة الحديد»، وتتألف من نحو 20 عنصراً عسكرياً ومدنياً، إلى تقييد حركة نقل الأنظمة التسليحية المتقدّمة، وغيرها من السلع الخاضعة للعقوبات، إلى إيران، عبر الحدود البرية وبحر قزوين. ويأتي هذا التطوّر في وقت استهدفت فيه واشنطن، خلال اليومين الماضيين، منشآت راداريةً ودفاعيةً في جنوب إيران، وخاصة في جزيرة قشم وميناء جاسك. كما أعلنت «القيادة المركزية» الأميركية أن «مخالفة» عَبَرت «مسارات غير مُصرَّح بها» في مضيق هرمز. كما قلّل المتحدث باسم الحرس، حسين محبي، أمس، من شأن خطة الحصار البري الأميركية، واصفاً



ملصق في احد شوارع طهران يشبه الغرق الاميركي في مضيق هرمز بغرق فرعون في البحر (افـ ب)

التابعة لـ«الحرس الثوري»، أمس، عن استهداف ثلاث سفن «مخالفة» عَبَرت «مسارات غير مُصرَّح بها» في مضيق هرمز. كما أعلنت القيادة المركزية الأميركية أن قواتها اعترضت سفينة تجارية في بحر عمان، وأوقفتها لمحاولتها خرق الحصار البحري. وفي المقابل، تحدّثت القوة البحرية التابعة لـ«الحرس الثوري»، أمس، عن استهداف ثلاث سفن «مخالفة» عَبَرت «مسارات غير مُصرَّح بها» في مضيق هرمز. كما قلّل المتحدث باسم الحرس، حسين محبي، أمس، من شأن خطة الحصار البري الأميركية، واصفاً إياها بأنها «لعبة كلمات لا قيمة لها». وأضاف أن «لدينا علاقات ممتازة مع دول الجوار، ونمتلك مسارات متعدّدة لتأمين هذه التبادلات، وأميركا أعجز بكثير من أن تستطيع إغلاق هذه الممرّات». وكان أدلى محبي، أول من أمس، بتصريحات خطفت الأضواء، أعلن فيها رفع القيود الذاتية التي كانت تحصر مدى الصواريخ الإيرانية بألفي كيلومتر، مؤكداً أن بنك أهداف إيران لن يخضع بعد اليوم لأيّ «قيود جغرافية». وتعكس هذه التصريحات قراراً إيرانياً باستهداف مواقع ومقرّات جديدة على نطاق أوسع في حال اندلاع حرب أخرى ضدّ البلاد، وهي تحمل أيضاً إشارة واضحة على تحوّل جوهري في العقيدة العسكرية الإيرانية.

في المقابل، وصلت مسارات التفاوض، التي تحرّكت على إيقاع المبادرة القطرية، إلى طريق مسدود، ليتقدّم السؤال حول ما إذا كان الطرفان ينزلقان نحو مواجهة شاملة ومفتوحة، أم أن وتيرة الاشتباكات والمناوشات بينهما ستبقى محكومة بسقف المناورة دون عتبة الحرب الشاملة؟ في هذا السياق، يرى أستاذ الدراسات العالمية في جامعة طهران، محمد سلطاني نجاد، أن تشكيل واشنطن قوة «بوابة الحديد» يندرج في إطار سياسة الضغط المُركّب، مضيفاً أن هذه الخطوة لا تعني إسقاط الخيار العسكري في أعقاب نتائج انتخابات التجديد النصفي، مذكّراً، في تصريح إلى «الأخبار»، بأن واشنطن دأبت على المزج بين الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ويعتقد سلطاني نجاد أن زيارة الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، الأخيرة إلى روسيا، وما رافقها من تقارير حول تقديم موسكو دعماً عسكرياً وتسليحياً لإيران، كان لها أثر بالغ في دفع واشنطن إلى تشكيل قوة «البوابة». ويعتبر أنه «رغم أن نتائج الاستحقاقَيْن الانتخابيَّيْن في إسرائيل وأميركا جعلت من استمرار الحرب على إيران مادة سجالية، وباتت ضغوط الكونغرس تقيّد يدَي ترامب، إلا أن المؤشرات توحي بأن الولايات المتحدة لا تزال تبحث عن خيار حرب عالية الشدّة ومحدودة النطاق، وهي منكبّة على تقييم الظروف الملائمة للإقدام عليها». ويَعدّ رفع القيود عن مدى الصواريخ الإيرانية أداة لخلق «توازن رعب»، موضحاً أنه من منظور طهران، فإن إزالة سقف المدى الصاروخي وتوسيع النطاق الجغرافي للأهداف من «الخارج القريب» (الدول العربية الخليجية وبلاد الشام وإسرائيل) إلى «الخارج البعيد»، من شأنهما أن يشكّلا عاملاً رادعاً يدفع واشنطن وتل أبيب إلى إعادة حساباتهما قبل أيّ هجوم محتمل.

من جهتها، تعتقد الباحثة في العلاقات الدولية في معهد «حوار لندن»، زينب نيكوكار، في حديث إلى «الأخبار»، أن رفع القيود عن مدى الصواريخ، بتجاوز مجرّد الإعلان العسكري أو البروباغندا الدعائية، ويندرج مباشرة في سياق «إعادة تعريف السياسة الردعية» الإيرانية، مبيّنةً أنه رغم ضرورة التمييز بين الإعلان عن الخطوة، والقدرة على تنفيذها، إلا أن مجرّد الحديث عنها يؤكد أن طهران لم تعُد في وارد إلزام نفسها بالضوابط والمعايير السابقة، التي حكمت نطاق منظومتها الردعية في الفترات الماضية. وترى نيكوكار أن التحوّل الأهم في الحسابات الأمنية الإيرانية يكمن في «استهداف شبكة القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة»، مشيرةً إلى أن «أحد الدروس الاستراتيجية المُستخلصة من هذه المواجهة، بالنسبة إلى طهران، هو أن الردع الفعّال لا يمكن أن يظلّ حبيساً للدفاع عن الحدود الوطنية، أو الاكتفاء بالقدرة على الردّ الصاروخي التقليدي. لقد توصلت طهران إلى قناعة راسخة مفادها وجوب مضاعفة كلفة توظيف البنى التحتية العسكرية الأميركية في المنطقة. ونتيجة لذلك، فإنه إذا تحوّل الحضور العسكري الأميركي - بدلاً من أن يكون مظلّة أمان - إلى عامل تفجير لمستويات هشاشة الدول المضيفة، فقد يدفع تلك العواصم إلى إعادة النظر في حساباتها وتدابيرها المتعلّقة بالترتيبات الأمنية الإقليمية برمّتها». وتخلص إلى اعتبار التفاوض وإعادة بناء القدرة الردعية مسارَين متوازيَين في السياسة الإيرانية، قائلة إن «إيران تدرك تماماً أن أمنها المُستدام لا يمكن تحصينه بالاقتصار على الأدوات العسكرية وحدها. غير أن تجربة الحرب الأخيرة عزّزت القناعة بأن الدبلوماسية التي تفتقر إلى ردع موثوق، تظلّ عاجزة عن منع تكرار سيناريو المواجهة».

العراق

الزيدي يضيّق على الفصائل

نذر مواجهة مفتوحة



متظاهرون يرفعون صورة للمرجع السيد علي السيستاني في البصرة خلال احتجاج على تردّي الأوضاع المعيشية (افـ ب)

بغداد - **فقار فاضل**

لم يعُد الخلاف بين رئيس الحكومة العراقية، علي الزيدي، وفصائل المقاومة محصوراً في ملفّ السلاح، بل يبدو أنه يتطوّر إلى مواجهة مفتوحة، تتعدّد عناوينها ما بين المصالح الاقتصادية، والقرارات الأمنية، والضغوط الأميركية. فإلغاء عقود تجارية بحجّة أنها تعود إلى جهات محسوبة على المقاومة، وتفعيل إجراءات قضائية بحق شخصيات مرتبطة بهذه الأخيرة، يكشفان اتّساع رقعة الاشتباك بين الطرفَين، في وقت تواجه فيه بغداد ضغوطاً أميركية متزايدة لتقييد علاقاتها الاقتصادية بطهران، وتَصِلها تحذيرات من استهداف الفصائل في حال مشاركتها في أيّ مواجهة عسكرية جديدة بين الولايات المتحدة وإيران.

وكان وجّه الزيدي بإلغاء 3 عقود في مطار الموصل الدولي، تتعلّق بتأجير «كاونترات» والمَرأب الداخلي، ومكتب سيارات الأجرة، على خلفية اتهامات بارتباط الشركات المتعاقدة ببعض الفصائل. وتزامن ذلك مع تداول أمر قضائي بالقبض على الحسين الحميداوي، نجل الأمين العام لـ«كتائب حزب الله». وفي المقابل، اتهمت «الكتائب» الحكومة باستهدافها، وطالب مسؤولها الأمني، أبو مجاهد العساف، «هيئة النزاهة» بالتحقيق في ثروة شقيق رئيس الحكومة، حسن الزيدي، نافية أن تكون لها أيّ علاقة بالشركات التي أُلغيت عقودها.

ويرى قياديّ في أحد فصائل المقاومة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الزيدي خسر ورقة التفاوض مع كتائب حزب الله، ولم يعُد قادراً على إقناعها بالتخلّي عن سلاحها»، معتبراً أن «الإجراءات الأخيرة تمثل مؤشراً على انتقال الخلاف إلى مرحلة جديدة». ويعتقد أن «مسألة نزع السلاح باتت مستحيلة في ظلّ الظروف الإقليمية الحالية، وأن الفصائل تنظر إلى الضغوط الأميركية باعتبارها محاولة لفرض ترتيبات أمنية وسياسية تخدم مصالح واشنطن». ويشير إلى أن الخلافات لم تبدأ مع إلغاء العقود أو الإجراءات القضائية الأخيرة، بل سبقتها تباينات بشأن إدارة بعض المؤسّسات الأمنية، ومنها جهاز المخابرات، الذي يقول إن «الكتائبي» سعت إلى أن يكون ضمن حصّتها، بينما رفض الزيدي ذلك. وبلغت إلى أن الفصائل لا ترى أن «التعاون مع إيران يجب أن يُحصر في المشاركة العسكرية المباشرة»، مبيّنةً أن «أشكال الدعم والتنسيق متعدّدة»، مستحضرةً دور طهران في مساندة العراق خلال الحرب على تنظيم «داعش».

وكانت تحدّثت مصادر سياسية مُقرّبة من الزيدي، عن تحذير الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رئيس الحكومة، خلال اتصال هاتفي في الخامس من تشرين الثاني الجاري، من استهداف الفصائل وقياداتها، إذا ما شاركت في أيّ حرب مقبلة إلى جانب إيران. كما تحدّثت المصادر عن أن «الزيدي بعث برسالة واضحة بشأن عدم وجود مكان لنفوذ الفصائل داخل مؤسّسات الدولة، وأنه شدّد على مواجهة السلاح خارج إطار الدولة بقوة القانون». وسبق أن أعلن وزير الخارجية، فؤاد حسين، أن «كتائب حزب الله» وافقت، إلى جانب «عصائب أهل الحق»، وفصائل أخرى، على ضبط السلاح. ويشير إلى أن الخلافات لم تبدأ مع إلغاء العقود أو الإجراءات القضائية الأخيرة، بل سبقتها تباينات بشأن من «الإطار التنسيقي» ورئيس الوزراء، وأن الكتائب لم توقّع أو تبنّ أيّ موقف يتعلّق بسلاحها، داعية المسؤولين الحكوميين إلى تحرّي الدقة في تصريحاتهم.

في خِضَمّ ذلك، يسعى «الإطار التنسيقي»، من جهته، إلى منع انفلات التصعيد، خصوصاً أن المواجهة مع الفصائل تهدّد التوازنات السياسية والأمنية القائمة، وإن كان رئيس الحكومة يخشى أن يخسر الدعم الأميركي في حال التراجع عنها. ويؤكد القيادي في «ائتلاف دولة القانون»، صلاح بوشي، لـ«الأخبار»، أن «المفاوضات لا تزال مستمرة عبر اللجنة الرباعية التي تبنّاها الإطار، وأن هناك مؤشرات إيجابية، رغم امتناع بعض الفصائل عن التقدّم في الحوار، بسبب تحفّظاتها العائدة إلى التطوّرات الإقليمية، واحتمالات تعرّض إيران لهجوم أميركي». ويشير إلى أن «بغداد تتحرّك أيضاً على المسار الدبلوماسي، عبر مبادرة للتهدئة واتصالات وزيارات إلى طهران وواشنطن، بهدف احتواء الخلاف المتصاعد بينهما ومنع انعكاساته على العراق». واكتسبت هذه الوساطات زخماً مع تحرّك زعيم تيار «الحكمة»، عمار الحكيم، ورئيس «المجلس الأعلى الإسلامي»، همام حمودي، لاحتواء الأزمة، ومنع انتقال التراشق الإعلامي إلى صدام ميداني.

على أن مدير مركز «النواة»، عباس المعموري، يحذّر، في حديث إلى «الأخبار»، من أن «الحكومة باتت في موقف مُحرج ومُعقّد نتيجة الضغوط». ويرى أن «استمرار التصعيد من دون تسوية سياسية قد يفتح الباب أمام صراع داخلي»، مشيراً إلى أن «بوادر هذا الاحتمال بدأت تظهر في طبيعة الإجراءات والاتهامات المتبادلة». ولا ينفصل هذا الاشتباك عن ملفّ الحدود مع إيران، حيث كشف وزير الخارجية أن واشنطن طلبت رسمياً من بغداد إغلاق جميع المنافذ الحدودية مع جارتها باستثناء منفذَين؛ علماً أن منفذ الشيب في محافظة ميسان أُغلق في تشرين الأول الماضي، ما أثار اعتراضات سياسية.

ويرى المعموري أن إغلاق المنافذ «يأتي في سياق محاولة بغداد إبعاد نفسها عن عقوبات أميركية مُحتملة، بعدما أبلغ براك، الزيدي، بمخاطر عدم الاستجابة للمطالب الأميركية. ويستدرك بأن الحكومة تواجه في المقابل اعتراضات من قوى ترى في التضييق على التجارة مع إيران، مساساً بالسيادة العراقية، وبالعلاقات التي تعزّزت خلال سنوات مواجهة الإرهاب.

تقرير

تفاؤل في أفريقيا

ترامب بلا أنياب؟

محمد عبد الكريم أحمد

قبل ساعات قليلة من الخسارة التاريخية التي مُني بها الحزب «الجمهوري» في انتخابات التجديد النصفي، أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نيّته استبعاد جنوب أفريقيا ورواندا من الامتيازات التي يمنحها «قانون النموّ والفرص في أفريقيا» (أغوا)، اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2027. وإذ جاء هذا الإعلان استكمالاً لسياسات ترامب العدائيّة والعنصرية تجاه القارّة - ولا سيما في حالة جنوب أفريقيا -، والتي كرّست احتقاره المتأصّل لأفريقيا وشعوبها وحكوماتها وتهافت مسوّغاته في معاقبتها، فإن الهزيمة التي تلقّاها الرجل وحزبه، والتي وُصفت بـ«الإقسى» منذ عقود، قد يكون من شأنها كبح جماحه في ما تبقّى من ولايته، خصوصاً وسط مؤشّرات على بدء تفكّك المنظومة التي بناها، وتصاعد الغضب الشعبي من أدائه، والفشل الذي يلاحقه في غير ملفّ، على رأسها الحرب على إيران. وتسود أفريقيا أجواءُ تفاؤل ملحوظ بما قد تعنيه هزيمة ترامب من تخفيف لوطأة سياساته على معظم دول القارّة، باستثناء نقاط الارتكاز الأميركيّة التقليديّة التي استفادت من نهج الرئيس «الجمهوري» الشعبوي طوال فترتَي ولايتَيه.



الرئيس الاميركي دونالد ترامب مستقبلاً رئيس جنوب افريقيا سيريل رامافوزا في المكتب البيضاوي العام الماضي (افـ ب)

> **تبدو إثيوبيا الخاسر الأكبر من هزيمة ترامب، بعدما ساوقت سياساتها سياساته في أكثر من ملفّ إقليمي**

جنوب افريقيا ورواندا: نحو تعويض الخسائر؟

وفق توضيحات صادرة عن وزارة التجارة الأميركية في الثاني من الجاري، جاء إعلان ترامب عزمه حرمان جنوب أفريقيا من «أغوا»، على خلفيّة «قلق عميق» لدى إدارته من العوائق التي تضعها بريتوريا أمام التجارة والاستثمارات الأميركية، ومن «الفساد» و«التهديدات» التي تفرضها على الأمن القومي الأميركي ومصالح السياسة الخارجيّة لواشنطن. أمّا رواندا، فقد اتخذت عليها الوزارة عوائق مماثلة، إلى جانب قضايا تتّصل بسيادة القانون والتعدّدية السياسية وحقوق العمّال المُعترف بها دولياً وحقوق الإنسان، فضلاً عن «تهديد» الأمن القومي الأميركي. وفيما ردّت بريتوريا، في الخامس من الجاري، على الخطوة الأميركية بالتعبير عن «أسفها» لكون الأسباب التي ساقتها واشنطن لم تُطرح في المفاوضات السابقة، رأت قوى سياسيّة جنوب أفريقية في ما جرى استهدافاً متعمّداً للبلاد، معتبرة أن توقيت الإعلان عشيّة انتخابات التجديد النصفي أُريد منه تسهيل تمرير القرار في «الكونغرس» قبل التئامه بتركيبته الجديدة. كذلك، عزت بعض القوى القرار الأميركي إلى عدم تجاوب بريتوريا مع عدد من مطالب واشنطن، ومن بينها التراجع عن توطيد صِلاتها بإيران، والكفّ عن مهاجمة إسرائيل.

أمّا رواندا، فكانت وزارة الخزانة الأميركية اتّهمتها، أواخر تشرين الأول الماضي، بعرقلة «اتفاق السلام» مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعمها «حركة 23 مارس المتمرّدة» في كينشاسا، معلنةً فرض عقوبات عليها. ولا يخفى، هنا، الطابع السياسي لخطوة الإدارة ضدّ كيغالي، خصوصاً نظراً إلى تواضع صادرات الأخيرة إلى الولايات المتحدة، والتي لا تدخل منها في إطار «أغوا» إلّا حصّة قليلة. فبحسب الإحصاءات الرسمية الرواندية، لم تتجاوز تلك الصادرات 40 مليون دولار عام 2025، أي نحو 2,5% فقط من إجمالي ما صدّرته البلاد، والبالغة قيمته 1,6 مليار دولار، في حين بلغت، وفق تقديرات «مؤتمر التجارة الدولية» (ITC)، 43,5 مليون دولار، منها 1,7 مليون فقط تدخل السوق الأميركيّة في إطار «أغوا».

على أنه، في ضوء نتائج الانتخابات النصفية، لا يُتوقّع أن يبقى سلاح الحرمان من «أغوا»، التي تظلّ إرثاً ديمقراطيّاً يعود إلى عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، بالفاعلية نفسها في ما تبقّى من فترة ولاية ترامب الثانية. ويرى مراقبون أن هزيمة ترامب قد تمنح، بأثر فوري، قوى دوليّة من مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا فرصة لإعادة ضبط علاقاتها التجاريّة مع الولايات المتحدة، وفق أسس دولتيّة مُتعارَف عليها، وأكثر استقراراً على المدى الطويل. وفي حين تسعى جنوب أفريقيا تحديداً إلى تدارك تداعيات السياسات العقابيّة التي انتهجها ترامب تجاهها، والتي أدّت، مثلاً، إلى تراجع صادراتها الزراعيّة إلى السوق الأميركيّة بنسبة 28% في الربع الثاني من العام الجاري، فهي تأمل أيضاً أن يعمل «الديمقراطيون» على منع تمرير قرار شطبها من «أغوا»، علماً أن الرئيس سيريل رامافوزا رحّب، في الرابع من الجاري، بفوز هؤلاء باعتباره «فرصة لعلاقات تجاريّة واستثمارية ثنائية» أفضل بين البلدَين، وذهب إلى حدّ اعتبار انتصارهم إيذاناً بـ«بدء عهد جديد في العلاقات الدوليّة».

إثيوبيا تخسر «الدلال» الاميركي؟

يبدو أن إثيوبيا ستكون الخاسر الأكبر من هزيمة ترامب وحزبه، بالنظر إلى تساوق سياسات رئيس وزرائها، أبي أحمد، مع سياسات الرئيس «الجمهوري» في أكثر من ملفّ إقليمي، بدءاً من الموقف المراوغ من الاعتراف بإقليم «أرض الصومال» دولة مستقلّة، وصولاً إلى التهديد المستمرّ لسيادة السودان ووحدة أراضيه بطريقة أو بأخرى، وليس انتهاءً بالنظر إلى إيران وحلفائها في جنوب البحر الأحمر باعتبارهم تهديداً مباشراً للمصالح الغربية - الإثيوبية. اللافت، في خِضَمّ ذلك، إعلان البحرية الإثيوبية، في الخامس من الشهر الجاري، جاهزيتها لتنفيذ مهامّ بحرية وبرية وجوية، تحت عنوان «استعادة إثيوبيا سيادتها كاملة»، بحسب صحيفة «أديس ستاندرد»، في وقت أبدت فيه استعدادها للتفاهم مع مصر والسودان حول مياه النيل، إذا ما خفّفت القاهرة تشدّدها حيال حصول أديس أبابا على منفذ بحري على البحر الأحمر. وتبدو هذه المواقف «المتناقضة» أقرب إلى محاولة لتعزيز موقع إثيوبيا الإقليمي، استباقاً لتغيّرات مرتقبة في قدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على التحرّك في القرن الأفريقي من دون أيّ ضوابط أو اعتبار لسيادة دوله - باستثناء إثيوبيا - ومصالحها.

والجدير ذكره، هنا، أن ترامب انتقد، في أكثر من مناسبة، بناء إثيوبيا «سدّ النهضة» وتهديدها الأمن المائي المصري، إلا أن إدارته لم تُقدِم على أيّ خطوة للضغط على أبي أحمد للدخول في مفاوضات جدّية مع مصر. لا بل إن الولايات المتحدة رَوّدت إثيوبيا، بحسب اعترافات متعاقد حكومي أميركي، بمعلومات بالغة الأهمّية في حربها ضدّ المتمرّدين (صحيفة «لوس أنجلس تايمز»، 4 تشرين الثاني الماضي)، في وقت عكست فيه مقاربتها للأزمة الأخيرة في إقليم تيغراي استعدادها للتدخّل في اللحظة المناسبة، سواء مباشرة أو عبر حليفيها في الإقليم، إسرائيل والإمارات، من أجل إنجاد أديس أبابا.

هذا الدعم المفتوح لا يُتوقّع أن يستمرّ بالصورة نفسها بعد الانتخابات النصفية، ولا سيما أن «الديمقراطيين» وجّهوا، قبل أكثر من شهر، انتقادات حادّة إلى حكومة أبي أحمد والمعارضة المسلّحة على السواء، لتهديدهما استقرار دولة أفريقيّة بالغة الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وتجلّى جانب من ذلك في مذكّرة رفعها أعضاء «ديمقراطيّون» في مجلس الشيوخ، بقيادة السيناتورة جين شاهين، إلى وزير الخارجيّة ماركو روبيو (28 أيلول)، دانوا فيها قصف الجيش الإثيوبي قافلة مساعدات غذائية أميركية في شمال غرب إقليم تيغراي.

الحدث

خيارات نتنياهو لإفشال آيزنكوت
الطريق إلى «حرب اضطرارية» غير سالكة

يحيى دبوق

لا يعني تكليف رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، تشكيل الحكومة الإسرائيلية أن الطريق باتت مُعبّدة أمامه لإنجاز المهمّة. فبين التكليف والتأليف مسار شائك، تُحكمه تناقضات معسكر خصوم بنيامين نتنياهو، وتقاطعات المصالح والحسابات الحزبية، فضلاً عن

تتعدّد سيناريوات تشكيل حكومة برئاسة آيزنكوت، وأولها «حكومة أقلية» تستند إلى دعم الأحزاب العربية من خارج الائتلاف

الحاجة إلى تفاهمات مع أطراف يرفض بعضها الجلوس مع بعض في ائتلاف واحد. وإلى جانب هذه العقبات، يقف نتنياهو نفسه، الذي يُتوقّع أن يوظّف ما يملك من أوراق، بما فيها الورقة الأمنية، لإفشال مساعي آيزنكوت، وتغيير التموضعات داخل «الكنيست» بما يتيح له البقاء في السلطة.

على أن مستجدّات الأيام الأخيرة أثبتت بتحوّل نسبي في مقاربة معسكر خصوم نتنياهو لشروط تشكيل الحكومة، حيث بدا أن ثمّة استعداداً أكبر لتليين المواقف والتراجع عن بعض الخطوط الحُمر التي سبق أن رُسمت، ولا سيما من جانب رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الذي أبدى جاهزيته لبحث تسوية مع الأحزاب



متظاهر في تل ابيب يرتدي قناعاً يحمّله وجه ترامب ويحمله في يده دمية تجسّد نتنياهو (أ ف ب)

«الحريدية». ويعكس هذا التحوّل إدراكاً متزايداً لدى أقطاب المعسكر المذكور لكون الفرصة المُتاحة للإطاحة بنتنياهو قد لا تتكرّر، وخصوصاً إذا ما انتهت المحاولة الحالية إلى انتخابات جديدة، سيبقى عشيّتها الأخير على رأس حكومة انتقالية لأشهر إضافية، بما يتيح له توظيف موقعه وصلاحياته لتغيير الظروف السياسية التي أدّت إلى خسارته الغالبية.

في هذا السياق، تتعدّد السيناريوات المطروحة لتشكيل حكومة برئاسة آيزنكوت؛ ومن بينها أوّلاً «حكومة أقلية» تستند إلى دعم الأحزاب العربية من خارج الائتلاف، وهو خيار لا يزال موضع خلاف بين الأحزاب اليهودية في المعسكر المناهض لنتنياهو. كما يبرز احتمال تكوين ائتلاف يضمّ الأحزاب «الحريدية»، ويضمن غالبية من 61 عضو «كنيست» من دون الحاجة إلى أصوات العرب، فيما يدور الحديث أيضاً عن إمكان انشقاق أعضاء عن حزب «الليكود» وانضمامهم إلى «معسكر التغيير»، وإن كان يصعب تصوّر تحقّق ذلك فوراً. ومع تعدُّد الصعوبات التي تعترض طريق كلّ من تلك السيناريوات، شدّد آيزنكوت على ضرورة تشكيل «حكومة طوارئ وطنية»، تأخذ في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها إسرائيل، أمنياً وسياسياً ومجتمعياً، وتُقدّم من أجلها تنازلات متبادلة بدت، حتى وقت قريب، مستحيلة.

غير أن السؤال يبقى قائماً حول ما يمكن أن يفعله نتنياهو لعرقلة تشكيل حكومة برئاسة آيزنكوت، وتحديداً عبر توظيف العامل الأمني. فنتنياهو، حتى في ظلّ «حكومة انتقالية»، يظلّ يحتفظ بصلاحيات واسعة في إدارة الشؤون الأمنية واتّخاذ القرارات السياسية المتصلة بها، وهو ما يجعل خيار التصعيد العسكري مُتاحاً له من أجل تغيير مسار الأزمة السياسية. ولا ينحصر هذا الاحتمال في افتعال مواجهة تفضي مباشرة إلى تشكيل «حكومة وحدة وطنية» برئاسة نتنياهو أو بالشراكة معه، بل يتّسع أيضاً لسيناريو أقلّ مباشرة، يقوم على خلق ظروف أمنية وسياسية تزيد من صعوبة التفاهم بين خصومه. فالتصعيد، وخصوصاً إذا تطوّر إلى مواجهة واسعة على إحدى الجبهات الساخنة أو على أكثر من جبهة في آن، قد يضع الأحزاب الساعية إلى الإطاحة به أمام تناقضات إضافية، ويعيد إحياء خلافات كانت في طريقها إلى التسوية، أو يفرض عليها خيارات يصعب التوافق بشأنها.

على أن هكذا مواجهة لا يمكن إلّا أن تكون في صورة حرب واسعة، وهو ما لا يملك نتنياهو وحده قراره. ولا تتعلّق القيود هنا بالعوامل الداخلية وحدها، وإن كانت هذه العوامل ذات وزن، بما فيها موقف المؤسسة العسكرية ومدى استعدادها للانخراط في مواجهة شاملة لا تفرضها ضرورات أمنية داهمة أو تهديدات فعلية، بل تتجاوزها إلى الحسابات الأميركية التي لا يستطيع نتنياهو ضمان توافقها مع حساباته الخاصة. كذلك، فإن الرهان على أن تؤدّي المواجهة العسكرية إلى التفاف القوى السياسية حول نتنياهو ليس مضموناً بدوره. فالعامل الأمني الذي يمكن الأخير توظيفه لإرباك خصومه، قد يتحوّل، في المقابل، إلى حافز يدفعهم إلى تسريع تفاهماتهم وتجاوز خلافاتهم، وصولاً إلى تشكيل حكومة جديدة تطيح به من السلطة.

في المُحصّلة، وإذ تعترض توظيفَ العامل الأمني عقبات كثيرة، داخلياً وخارجياً، فضلاً عن صعوبة التحكّم بنتائجه، يبقى العامل الحاسم في تحديد وجهة الأزمة السياسية الإسرائيلية هو مسار المفاوضات لتشكيل الحكومة، ومدى قدرة آيزنكوت على إنتاج تسويات داخل معسكره ومع أطراف من خارجه. فإمّا أن تنجح هذه الديناميكيات في تأمين الغالبية اللازمة لحكومة جديدة، وإمّا أن تتعطّل، لتعود إسرائيل إلى خيار الانتخابات المبكرة، وما يرافقه من تمديد لبقاء نتنياهو في السلطة.

آيزنكوت يبدأ مشاوراته
الحكومة رهن التفاهم مع ليبرمان



يسعى آيزنكوت إلى تثبيت «معسكر التغيير» نواةً للائتلاف المقبل (عن الويب)

لا تعادل الأفضلية التي حظي بها غادي آيزنكوت في المشاورات الرئاسية، أكثرية ائتلافية تضمن له تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. ولذا، يجد رئيس الحكومة المكلّف نفسه أمام مفاوضات مُعقّدة، قد تعيد فتح الطريق أمام بنيامين نتنياهو، أو تدفع نحو انتخابات جديدة. ومن أصل 67 توصية حصل عليها آيزنكوت، مقابل 46 أوصوا بتكليف نتنياهو، لا يملك «معسكر التغيير» سوى 48 مقعداً، فيما جاءت

ليبرمان يرى أن حكومة أقلية تستند إلى الأحزاب العربية لن تصمد، وستمهّد لعودة نتنياهو

بقية التوصيات من أحزاب عربية لا يُتوقّع أن تشارك في الائتلاف، ولا سيما مع رفض أفيغدور ليبرمان قيام حكومة تعتمد على دعمها أو حتى امتناعها عن التصويت. وعليه، فإن التكليف الذي منحه الرئيس إسحاق هرتسوغ لآيزنكوت، لمدّة 28 يوماً قابلة للتمديد أسبوعين، يضع الأخير أمام اختبار تحويل التأييد السياسي إلى اتفاقات ائتلافية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك معسكره، أو إتاحة الفرصة لنتنياهو للبقاء على رأس حكومة تصريف أعمال.

وتبرز العقدة الأساسية، هنا، في موقف زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يرى أن حكومة أقلية تستند إلى الأحزاب العربية لن تصمد، وستمهّد لعودة نتنياهو إلى السلطة. وفي محاولة لإيجاد مخرج من ذلك، أبدى ليبرمان استعداداً للتفاوض مع الأحزاب «الحريدية»، متراجعاً عن رفضه السابق التعاون معها، ومقترحاً اعتماد مشروع قانون التجنيد الذي طرحه عام 2018 أساساً للتفاهم. وفي هذا السياق، يعمل ليبرمان على فتح قناة تفاوض مع «يهدوت هتوراه»، مع احتمال إشراك «شاس» لاحقاً، في مسعى منه إلى تأمين أكثرية لا تحتاج إلى دعم الكتلة العربية. غير أن هذا الخيار يبقى رهناً بتجاوز الخلافات حول التجنيد، وبمدى استعداد الأحزاب «الحريدية» للقبول بالتسوية المطروحة.

من جهته، يسعى رئيس الحكومة المُكلّف إلى تثبيت «معسكر التغيير» نواةً للائتلاف المقبل، على أن يدعو سائر الكتل إلى الانضمام إليه وفق المبادئ الأربعة التي أعلنها، والمتّصلة بـ«هوية الدولة»، وقيم «وثيقة الاستقلال»، و«التجنيد»، ومواجهة «حماس». ويراهن آيزنكوت، من خلال هذه الصيغة، على إحراج شركائه ودفعهم إلى تحمّل مسؤولية إنجاح «التغيير»، إلّا أن تمسّك ليبرمان برفض «حكومة الأقلية» يجعل التفاهم بين الرجلين شرطاً أساسياً لأي تقدّم. ومن المُقرّر أن يلتقي آيزنكوت وليبرمان في محاولة لتقريب المواقف، في وقت تستمر فيه المساومات داخل المعسكر على ترتيبات العمل في «الكنيست»، بما فيها هوية رئيسه المقبل. ولا ترتبط أهمية اللقاء بتسوية الخلاف حول شكل الحكومة فقط، بل تتصل أيضاً بقدرة المعسكر على الحفاظ على تماسكه، ومنع نتنياهو من استثمار تناقضاته لإفشال مسار التأليف.

أمّا نتنياهو، الذي يدعو إلى تشكيل «حكومة وحدة»، فيصطدم بشروط آيزنكوت، وفي مقدّمها فكّ «الليكود» تحالفه مع القوى اليمينية المتشدّدة، والقبول بالمبادئ المُعلنة، والانضمام إلى حكومة يرأسها آيزنكوت نفسه. وإذ تجعل تلك الشروط احتمال التفاهم بين الطرفين ضعيفاً في المرحلة الراهنة، بدا لافتاً حديث تقارير إعلامية عن أن «الليكود» يدرس الطعن في نتائج الانتخابات، في خطوة من شأنها إضافة عامل توتّر إلى المشهد السياسي. وعلى أيّ حال، تبدو فرص آيزنكوت مُعلّقة على نجاحه في التوصّل إلى تفاهم مع ليبرمان، وفتح الطريق أمام شركاء إضافيين، ولا سيما الأحزاب «الحريدية»، أمّا فشل هذه المساعي، فقد ينقل المبادرة إلى مرشّح آخر، أو يعيد إسرائيل إلى دوّامة الانتخابات.

(الأخبار)

اليمن

استهداف بورصة الرياض
«بوليفار بو ناصر» ينتظر دوره

صنعاء - رشيد الحداد

وسط مطالب شعبية بتنفيذ هجمات أشدّ في العمق السعودي، رداً على الغارات التي تنفّذها الرياض في اليمن، وتُوقع ضحايا مدنيين، وسّعت قوات صنعاء استهدافاتها لذلك العمق -لتطاول مركز «الملك عبد الله المالي» (البورصة) في وسط العاصمة-، مهدّدةً بضرب «البوليفار» الذي تقيم فيه «هيئة الترفيه» برئاسة تركي آل الشيخ، الاحتفالات الفنية ضمن «موسم الرياض». وأكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن ثمّة اتجاهاً نحو «رفع سقف التصعيد، رداً على مجازر الطيران السعودي بحق العشرات من المواطنين في مديرية بني حشيش شرقي العاصمة، وسوق الحضارة في مديرية الوازعية غربي تعز، وعلى كافة الجرائم التي تُرتكب بحق المدنيين في صعدة، والساحل الغربي، ومديريات تعز المحرّرة»، مضيفاً أن «المواجهة مع السعودية صارت مفتوحة ولا خطوط حمراء فيها». وكشف أن «مستوى التصعيد في العمق السعودي سيأخذ بالارتفاع خلال الأيام المقبلة، ليتّسع من المنشآت النفطية والمطارات، إلى أهداف حساسة عسكرية ومالية وسياحية»، محتملاً أن يكون «البوليفار» بمختلف مرافقه، هدفاً لـ«أنصار الله».

وفي أعقاب مقتل أكثر من 120 مدنياً يمنياً في محافظات تعز وصنعاء وصعدة، بسلسلة غارات سعودية تجاوزت، خلال اليومَين الماضيين، الـ200، وتعهُّد رئيس «المجلس السياسي الأعلى» الحاكم، مهدي المشاط، بالانتقام لدماء الأطفال والنساء الذين قضوا في الغارات، نفّذت قوات صنعاء 10 عمليات عسكرية في العمق السعودي، وكذلك ضدّ مراكز تحشيد يقودها ضباط سعوديون في جبهات لحج والجوف ومأرب. وأعلن المتحدث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، أمس، تنفيذ أربع عمليات بصواريخ باليستية مجنّحة وطائرات مسيّرة، استهدفت أولاها مطار «الملك خالد» في الرياض، والذي لا يزال خارج الخدمة منذ أول عملية طاولته في 11 أيلول الفائت، إضافة إلى خزانات المنتجات البترولية التابعة لشركة «أرامكو» في الرياض، ومركز «الملك عبد الله المالي»، بينما استهدفت الثانية منشآت «أرامكو» في منطقة بقيق، وأدت إلى اندلاع النيران فيها، وطاولت الثالثة والرابعة حشوداً عسكرية تابعة للسعودية في شمال شرق مدينة مأرب، وفي منطقة

تؤكد مصادر في صنعاء أن المواجهة مع الرياض صارت مفتوحة ولا خطوط حمراء فيها

المضاربة غربي محافظة لحج، جنوبي اليمن.

ويعدّ هذا الردّ الثاني على الهجمات السعودية، بعدما أعلنت قوات صنعاء تنفيذ ستّ عمليات في العمق السعودي، أبرزها استهداف محطّات تحويلية تابعة لـ«أرامكو» في الرياض، وبركة التقطير في مصافي العاصمة، ومنشآت خريص، ومحطة الضخ رقم 8 في منطقة الدوادمي -وهي إحدى المحطّات التي تتولّى ضخّ النفط عبر خطّ «شرق - غرب» الذي يربط المنشآت النفطية الشرقية بميناء ينبع-. واعتبر مصدر اقتصادي في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن استهداف مركز «الملك عبد الله المالي» حمل دلالات حول فشل النظام السعودي في حماية أهم المنشآت التابعة له، مذكّراً بأن قوات صنعاء حذّرت المستثمرين الحليين والأجانب من مخاطر البقاء في بيئة حرب، ونصحتهم بسحب الأموال ومغادرة المملكة، ولكن استهداف المركز المالي يؤكد قدرة تلك القوات على ضرب أيّ أهداف اقتصادية، أينما كانت في المملكة، وأن الاستثمارات المحلية والأجنبية كافة التابعة لأفراد أو شركات باتت في خطر. وأشار المصدر إلى أن الخسائر التي تكبّدتها أسهم شركة «أرامكو» في سوق التداول السعودي، والتي تجاوزت نحو 100 مليار دولار، ستشمل جميع الشركات المدرجة في البورصة، محذّراً من أن نحو 19 مدينة صناعية سعودية معظمها للبتروكيماويات والكيماويات لن تكون آمنة، موضحاً أن كلّ مصنع يمني يُستهدف، سيكون المكافئ له مدينة صناعية سعودية، وهي مناطق سريعة الاشتعال، ولن تكلّف القوات اليمنية الكثير من الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وعلى وقع تصاعد الهجمات اليمنية، دفعت الرياض، أمس، بالمبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى القيام بزيارة جديدة إلى سلطنة عُمان، في محاولة لإحداث اختراق في المسار الدبلوماسي. ويأتي ذلك في ظلّ تمسّك صنعاء، بتنفيذ المملكة التزاماتها بموجب «خريطة الطريق» الأممية، ورفضها عروضاً سعودية سابقة لا تحقّق المطلوب من جانبها. والتقى المبعوث الأممي، أمس، بوزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، وناقش معه الدفع نحو خفض التصعيد، واستئناف المسار السياسي في اليمن، وفق وسائل إعلام عُمانية.

فلسطين

350 ألفاً بلا مأوى
رابع شتاء غزّي في الخيام



خيامٌ غمرتها مياه الأمطار والسيول في النصيرات (APA)

غزة - يوسف فارس

للعام الرابع على التوالي، تكرّرت المشاهد نفسها في قطاع غزة: آلاف الخيام المهترئة لم تحمِ ساكنيها من الأمطار، فيما اقتلعت الرياح العاتية أوتاداً للخيام كان أمضى أصحابها أسابيع في تثبيتها وتدعيمها بما توفّر من شوادر وأغطية نايلون استعداداً للمنخفض المُنتظر. وهكذا، تحوّلت المخيمات التي أقيمت عشوائياً ومن دون أيّ بنية تحتية تصرّف فائض الرَّحَّات المطرية، إلى بحيرات تطفو فيها الملابس والمؤن والأفرشة. «لم تنفع أيّ حيلة في تدارك الكارثة»، يقول أبو محمد الشمالي، النازح في مخيم الميناء غرب مدينة غزة، لـ«الأخبار». ويضيف: «بعد عشر دقائق فقط من المطر الغزير غرق الجميع. تجمّعت المياه فوق الشادر العلوي، ولمّا ثقل وزنها انهارت الخيمة على رؤوسنا، وكان سيل من الماء قد أغرق قبل ذلك الفراش والحصائر والأغطية»، مشيراً إلى «(أننا) أمضينا أسابيع نجمع أكياس الطحين الفارغة ونملؤها بالرمال ونُحيط بها الخيام، لكن بلا جدوى. غرقنا، وفسد الطحين، واختلطت مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي. عدنا إلى الصفر ونحن لا نزال في أول الشتاء».

ولم يكن المشهد في «المخيم المصري»، شمال غرب المدينة، أفضل؛ فالمخيم أُقيم على أرض رملية منخفضة تفتقر إلى أيّ بنية تحتية، وهي بطبيعتها مجمع لمياه الأمطار، غير أنّ شمال وادي غزة لا يتيح كثيراً من الخيارات أو المساحات التي تسمح بمراعاة تفاصيل كهذه. لذلك، لم تصمد مئات الخيام أمام الهطولات المطرية سوى بضع دقائق. تقول أم أحمد التي تسكن إحدى خيام «المصري»: «ظننّا أنّ الشوادر التي خِطناها ببعضها ستحمينا من البلل. اتّخذنا كلّ الاحتياطات من دون جدوى؛ إذ وجدنا أنفسنا بعد دقائق وسط بحيرة كبيرة قبل أن تغمر المياه الخيمة كلّها». وتضيف: «أمضى زوجي وأولادي الليل بطوله وهم ينضحون الماء من داخل الخيمة إلى خارجها. تعطّل الهاتف، ولم يبقَ لنا ثوب واحد جافّ».

ورغم أنّ «دائرة الأرصاد الجوية» أعلنت مُسبقاً عن المنخفض الجوّي، وحذّرت البلديات من اقترابه، فإن مئات المؤسسات العاملة في القطاع قصّرت قدرتها عن التخفيف من هول الكارثة. وبعد 12 ساعة من بدء المنخفض، أعلن «المكتب الإعلامي الحكومي» في غزة غرق 70 ألف خيمة تؤوي عشرات الآلاف من النازحين، ما يعني أن أكثر من 350 ألف نسمة باتوا بلا مأوى. ومن جهته، وثّق جهاز الدفاع المدني تلقّيه 2166 نداء استغاثة من نازحين تضرّرت خيامهم ومراكز إيوائهم، لم يتمكّن الجهاز من الاستجابة إلّا لـ218 منها بسبب نقص المعدّات والوقود اللازمَين للإنقاذ وسحب المياه. كذلك، تعرّض عدد من المنازل لانهيارات جزئية أو كلية، في وقت يُقدَّر

تمكّن الدفاع المدني من الاستجابة لـ218 نداء استغاثة فقط من أصل 2166

فيه عدد المباني الآيلة إلى السقوط في القطاع بنحو ألفَي مبنى.

وتنحصر الحلول التي تقدّمها المؤسسات الدولية والمبادرات المحلية في محاولات ترقيعيّة لا تغيّر في الواقع شيئاً؛ إذ تقتصر المساعدات على بعض الشوادر وأغطية النايلون والحبال، فيما تمنع إسرائيل إدخال معدّات البناء والبيوت الجاهزة، متذرّعةً برفض حركة «حماس» تسليم سلاحها، علماً أنّ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيّز التنفيذ في العاشر من تشرين الأول 2025، نصّت على إدخال الكرفانات والخيام ومستلزمات الإيواء فوراً. وعلّق الوسيط بشارة بحبح، الذي شارك في هندسة الاتفاق، على هذا التلكّؤ، في منشور على منصة «إكس»، بالقول: «اللعنة على كلّ من تسبّب في هذه المآسي»، مضيفاً: «لقد أثبتت الأيام أن مجلس السلام لم يكن سوى حبر على ورق، وأن وقف إطلاق النار أُحادي الجانب، وأن الحديث عن إعادة الإعمار لم يكن سوى كلام فارغ، استُخدم أساساً لاحتواء الغضب العالمي تجاه إسرائيل». وطالب إسرائيل بـ«السماح فوراً بدخول الخيام والبيوت الجاهزة»، وبـ«تدفّق المساعدات الغذائية بما لا يقل عن ألف شاحنة يومياً».

على أنّ ما جرى خلال اليومَين الماضيين ليس سوى بداية الكارثة. فبحسب «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، يعيش 950 ألف نازح في مناطق مُعرّضة للفيضان، إمّا لأنها منخفضة بطبيعتها، وإمّا لأنها شديدة الانخفاض، من مثل المناطق المحيطة ببرك تجميع مياه الأمطار والصرف الصحي. كما أشارت بلدية غزة إلى أن الخيام لا تفرق بفعل مياه الأمطار وحدها، بل من جرّاء مياه الصرف الصحي أيضاً، بعدما دمّر جيش الاحتلال أكثر من 85% من البنية التحتية في القطاع. وتعزو الأمم المتحدة النقص الحادّ في الخيام والإمدادات اللازمة إلى شحّ التمويل وإلى القيود الإسرائيلية المفروضة، في ظلّ استمرار إغلاق المعابر وتقييد دخول المساعدات. ووفق أرقامها، فإنه لا يتوفّر في مخازن المنظمات الدولية سوى 2800 خيمة، فيما يتجاوز «الاحتياط الطارئ» الـ121 ألف خيمة.

الكرة اللبنانية

الصفاء يتربّع على الصدارة بمنظومة صلبة دفاعياً وشرسة هجومياً

تصدّر الصفاء ترتيب الدوري اللبناني لكرة القدم مع ختام المرحلة السادسة، بعدما حقّق فوزه الخامس في 5 مباريات، ليؤكّد حضوره القوي هذا الموسم، والذي لم يكن وليد الصدفة



عوض النجمة امام جمهوره الكبير تعثره في المرحلة الماضية (طلال سلمان)

لا يبدو تصدّر الصفاء للدوري اللبناني مجرد صدفة، بل هو ثمرة عمل واجتهاد يبدان من منظومة فنية متوازنة نجح الفريق في بنائها، ليقدّم نفسه بشكل مميّز حتى الآن بعدما جمع بين القوة الهجومية والصلابة الدفاعية، وفرض إيقاعه على منافسيه منذ انطلاق الموسم.

الفوز الصفاوي الخامس توالياً، من أصل خمس مباريات خاضها الفريق، كان على حساب ضيفه طرابلس الرياضي بنتيجة 4-0، في المباراة التي جمعتهما على ملعب الرئيس فؤاد شهاب في جونية، ليرفع «العميد» رصيده إلى 15 نقطة، منفرداً بالصدارة بفارق نقطتين عن جويا المتصدّر السابق.

ويتفق المراقبون على جودة العمل الفني الذي يقوم به المدرب حسين طحان، والذي نجح في تنظيم صفوف الفريق وخلق توازن واضح بين خطوطه، من خلال توزيع الأدوار بصورة مدروسة، ومنح اللاعبين أدواراً تتناسب مع إمكاناتهم.

صحيح أن الصفاء لم يواجه «الكبار» حتى الآن في الدوري لكي يتمّ الحكم على قدراته الحقيقية، لكن مؤشرات النجاح تبدو مرتفعة بسبب النضج الذي بلغته الأسماء المحلية التي تشغل خطّي الدفاع والوسط، وقدرتها على التعامل مع متطلبات المباريات، سواء على مستوى الواجبات الدفاعية أو المساهمة في بناء الهجمات.

كما استفاد الصفاء من استمرارية أجنبيين جيّدين هما المدافع الإيفواري كواسي دجي والمهاجم السنغالي تيديان كامارا، ما منح الفريق استقراراً إضافياً، في ظل معرفتهما بأجواء الفريق وطريقة لعب المدرب، بينما لم يحتج الوافدان الجديدان، السنغالي أداما دياو والنيجيري يوجين، إلى وقت طويل للتأقلم مع زملائهما، إذ نجحا سريعاً في الاندماج ضمن المنظومة، وأضافا إليها حلولاً هجومية جديدة، جعلت من الخط الأمامي للصفاء مصدر تهديدٍ دائم لدفاعات المنافسين.

وهنا تكمن كلمة السر الحقيقية التي تُختصر بوجود أربعة أجانب في الخط الأمامي، يصعب إيقافهم عندما يجدون المساحات المناسبة، فالقوة البدنية التي يتمتعون بها، وسرعتهم في ضرب الخطوط الدفاعية، إلى جانب مهاراتهم الفردية وحسّهم التهديفي، تجعل التعامل معهم مهمة شاقة بالنسبة إلى أي دفاع. والأهم أن خطورتهم لا ترتبط بلاعبٍ واحد، فتوزّعت الأهداف المُسجّلة عليهم، والتي شاركهم محمد قدوح في 3 منها، ليكون الصفاء صاحب أقوى خطوط الهجوم برصيد 13 هدفاً، بينما لم تهتز شباكه أكثر من مرتين.


فرحة لاعبي الصفاء باحد الاهداف الاربعة في مرمى طرابلس (طلال سلمان)

> **بفضل رباعي أجنبي قوي أصبح الصفاء صاحب أقوى خط هجوم برصيد 13 هدفاً**

وأمام طرابلس، ترجم الثلاثي دياو وكامارا ويوجين التفوّق الهجومي للصفاء، قبل أن يختتم البديل قدوح المهرجان بالهدف الرابع.

سقطة مفاجئة لجويا

واستغلّ الصفاء تعثّر جويا أمام مضيفه الإخاء الأهلي عاليه في بحمدون، بهدفٍ وحيد سجّله لاعب الفريق الجنوبي السابق حسين عواضة، ليوسّع الفارق معه إلى نقطتين.

بدوره، حقّق شباب الساحل فوزه الأول هذا الموسم، وجاء على حساب المبرة بالنتيجة نفسها، وذلك بالهدف الذي سجّله محمد سعد قبل دقيقة من نهاية اللقاء الذي أقيم على ملعب الإمام موسى الصدر.

أمّا في اليوم الختامي للمرحلة، فقد نجح كلّ من الأنصار حامل اللقب والنجمة وصيفه بتحقيق فوزهما الثاني هذا الموسم، الأول على مضيفه التضامن صور 4-3، في مباراة شهدت إهدار «سفير الجنوب» ركلة جزاء في الدقائق الأخيرة بعدما سدّدها يوسف عتريس في العارضة.

أمّا «النبيذي» فقد أسقط العهد 2-0، على ملعب جويّا.

وسجّل للأنصار الجزائري هشام خلف الله ثنائية، نادر مطر، وكريم صعب خطا في مرماه، بينما وقّع الكونغولي بلاميدي لوكاسي على «هاتريك» للتضامن، هو الأول هذا الموسم في البطولة، ليعزّز من خلاله صدارته لترتيب الهدّافين برصيد 9 أهداف.

وفي وقتٍ رفع فيه الأنصار رصيده إلى 7 نقاط من 3 مباريات، تقدّم النجمة إلى المركز الخامس بـ 8 نقاط من 4 مباريات، محقّقاً فوزه الأول منذ المرحلة الافتتاحية بفضل هدفي إبراهيم تومبوا وعلي الفضل، علماً أن المهاجم النيجيري خرج مُصاباً في الشوط الأول وحلّ بدلاً منه علي قصاص الذي كان صاحب التمريرة في الهدف الثاني، الذي ضمن للنجمة فوزه السادس على التوالي على العهد في الدوري اللبناني، وهو الذي أسقطه 4 مرات في الموسم الماضي، ومرة في الموسم الذي سبقه.

(الأخبار)

متابعة

هل اقترب إيقاف الرياضة اللبنانية؟

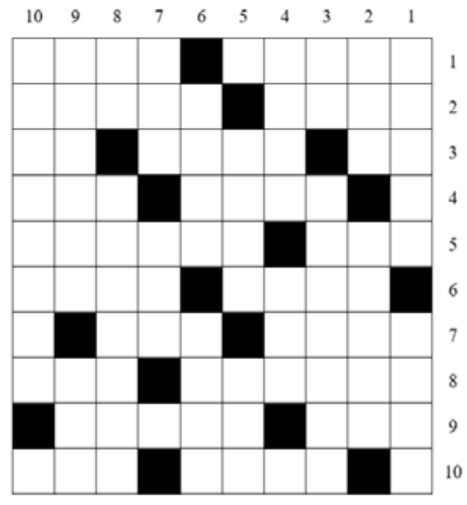
خمسة أيام مرت على كتاب اللجنة الأولمبية الدولية والمجلس الأولمبي الآسيوي إلى وزيرة الشباب والرياضة في لبنان نورا بيرقداريان، والذي حذّرا فيه من احتمال تعرّض الحركة الأولمبية والرياضية في لبنان لعقوبات، أو ما يعرف بـ«التدابير الحمائية»، في حال لم تتخذ الوزيرة كافة الخطوات اللازمة من قِبل الوزارة والسلطات الحكومية المعنية، للدعم والتعاون والعمل بشكل وثيق وحصري مع قيادة اللجنة الأولمبية اللبنانية المعترف بها من قِبل اللجنة الأولمبية الدولية والتي انتُخبت أصولاً في 16 أيار 2025 (تنفيذاً لقرار محكمة التحكيم الرياضي الصادر في 20 آذار 2026). وحدد الكتاب مهلة 15 تشرين الثاني الجاري للرد والالتزام، لتجنب تعريض الحركة الأولمبية والرياضيّة في لبنان للتدابير الوقائية والعقوبات المنصوص عليها في المادة 27,9 من الميثاق الأولمبي.

وخرج بالأمس النائب فيصل الصايغ موجهاً رسالة لوزيرة الشباب والرياضة نورا بيرقدريان، داعياً إياها إلى الاستجابة لكتاب الأولمبية الدولية والمجلس الآسيوية، وقال الصايغ: «يبدو أن وزيرة الشباب والرياضة ليست على اطّلاع كافٍ بقوانين ونظام عمل اللجنة الأولمبية الدولية، ولا الآلية والشروط التي تتعاون بموجبها مع اللجان الوطنية ومنها اللجنة الأولمبية اللبنانية، والتي لا يمكن تجاوزها إذا أراد لبنان أن يكون جزءاً من المنظومة الرياضية الدولية، ولا يمكن للوزيرة تخطيها إذا كانت حريصة فعلاً على اشراك الاتحادات الرياضية اللبنانية في منافسات مع مثيلاتها حول العالم. إن كتاب الإنذار الذي وجهته اللجنة الأولمبية الدولية للبنان واضح. فنناشد الوزيرة الالتزام بالشرعة الأولمبية الدولية، ورجاءً أوقفوا صراع النفوذ، قبل أن تُعزل الرياضة اللبنانية.

يذكر أنه منذ العام 2021 دخلت الرياضة اللبنانية في ما يسمى أزمة اللجنة الأولمبية، وصولاً إلى العام الماضي حين منحت بيرقداريان اللجنة المنتخبة بتاريخ 2025/5/14 ويرأسها جهاد سلامة إفادة إدارية من الوزارة، الأمر الذي اعتبرته اللجنة المنتخبة في 16 أيار ويرأسها بطرس الجلخ غير قانوني لكون اللجنة الأولمبية معترفاً بها دولياً.

(الأخبار)

كلمات متقاطعة 5226



أفقيا

1- محافظة عراقية – سكن عظيمة – 2- خلاف يسار – مدينة أوسترالية – 3- طعم الحنظل – عملة عربية – اغلظ أوتار العود – 4- مدينة مصرية – أزرق بالأجنبية – 5- حرف جزم – خطيب من مدينة صور القديمة – 6- نوع من الجراد – مدينة مصرية – 7- لغة الباكستان – بناء معقود تحت الأرض تنخفض حرارته في الصيف – 8- رائد فضاء روسي راحل – نُغَض – 9- معدة – إسم حملة عدد من ملوك فرنسا وإسبانيا – 10- ما دُقّ من التراب – مكان صلب وصعب وخطر

عمودياً

1- سم قاتل – الإحسان – 2- يعبر – إسم أطلقه العرب على مدينة مدريد في إسبانيا زمن الأندلس – 3- للتفسير – مدينة في أندونيسيا – 4- عاصمة أوروبية – كتب في المفكرة – 5- خوف مرضي من الموت – وكالة أنباء عربية – 6- ارق – خلية النحل – 7- بيوت تُقام على أعواد وتُشدّ بأطناب – مبتل بالماء – 8- مثل وتظير – قصة شهيرة للروائي الإيطالي كارلو كولودي تُرجمت لأكثر لغات العالم – 9- عائلة سياسية لبنانية – نصف النصف – 10- زعيم سياسي لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فرحفزا – صدع – 2- ايمانهم – قص – 3- دم – لبد – كيا – 4- يوليو – علقم – 5- رس – تركيا – 6- فا – اللمح – 7- يطا – جرة – ري – 8- دودوما – رد – 9- يروم – رومان – 10- اساما – حدّد

عمودياً

1- فادي رعيدي – 2 ريموس – طورا – 3- حمّ – فادوس – 4- فاليتا – وما – 5- زنبور – جم – 6- أهد – كارارا – 7- عيلة – 8- كلال – رمح – 9- دقيق – مرداد – 10- عصام رجي – ند

sudoku 5226

9			5	6	2			8
				7		4		
			1		8		9	
				3				
4	6			1			5	7
7		8		5		1		4
	2	7				9	1	
8				2				
1			6		7	8		5

حلول الشبكة السابقة

4	2	1	7	6	8	9	5	3
8	5	7	4	9	3	6	2	1
9	6	3	5	2	1	7	8	4
7	1	2	3	4	5	8	6	9
3	4	6	2	8	9	1	7	5
5	8	9	1	7	6	3	4	2
6	3	4	8	1	2	5	9	7
1	7	8	9	5	4	2	3	6
2	9	5	6	3	7	4	1	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 523

كلمة السر من 7 حروف: مفاصل الأصابع أو العظام الصغار في اليد والرجل

الجلد – اضلاع – امعاء – الورك – اصبع – انف – بنصر – خنصر – رئتان – سن – شرايين – شعر – طحال – عينان – عظم – عقل – عنق – قلب – كلية – كبد – لسان – معدة – مفصل – يد

ل	ص	ف	م	ا	ع	ن	ق	ش	ة
ة	ء	ا	ع	م	ا	خ	ل	ع	ي
د	د	ب	ع	ا	ن	ف	ن	ر	ل
ع	ي	ب	ك	ر	و	ل	ا	ص	ك
م	ص	ش	ر	ا	ي	ي	ن	ر	ر
ا	ج	ر	د	ل	ج	ل	ا	ل	ن
ق	ل	ب	ص	ع	ظ	م	ق	ا	ل
ل	ا	ح	ط	ن	م	ع	ت	د	س
ع	ا	ل	ض	ا	ب	ذ	س	ب	ا
ن	ا	ن	ي	ع	ر	ة	ن	ك	ن

حلول الشبكة السابقة: الخابية

عملية حسابية 523

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

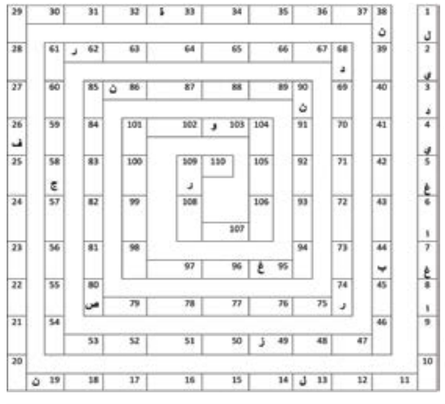
	٪		X		=	75
+		X		X		
90	٪		٪		=	9
٪		٪		–		
	X	3	X		=	36
=		=		=		
45		4		22		

حلول الشبكة السابقة

39	+	60	٪	3	=	33
X		–		X		
2	X	6	X	3	=	36
٪		٪		X		
6	X	9	٪	3	=	18
=		=		=		
13		6		27		

شبكة العنكبوت 523

إعداد نعوم مسعود



1 – 8 مغنية وممثلة اميركية معروفة باسلوبها الخارج عن المألوف
7 – 27 لاعب كرة قدم برازيلي محترف
26 – 30 ملك مصري راحل
30 – 38 معلم أثري تاريخي هام في محافظة حمص السورية نراه من الأراضي اللبنانية
37 – 40 حذاء تقليدي مفتوح يكشف معظم القدم
39 – 51 ممثلة مصرية توفيت جراء اصابتها بمرض فيروس كورونا
50 – 60 بطل سباق سيارات سعودي فاز بالمركز الاول في رالي داكار 2025
59 – 69 رئيس وزراء عراقي سابق
68 – 74 حيوان متقرض
74 – 77 عملة عربية
76 – 81 نهر اسيوي ينبع من لبنان
80 – 83 مدينة لبنانية
83 – 87 عاصمة أوروبية
86 – 90 مدينة ايرانية
89 – 92 مرساة السفينة
91 – 94 من الحشرات يأكل الاخضر واليابس
93 – 103 كاتب وشاعر وناقد ادبي اميركي راحل من قصصه « الحشرة الذهبية »
102 – 110 عاصمة الأرجنتين

حل شبكة العنكبوت السابقة

باب الابواب – ابتسامات ودموع – عودة الابن الضال – النابغة الجعدي – دينار – ارمادا – دارين – نوشاتيل – تيلي سافالاس – اسحق الموصلي – ليبا – مالابو – بورغاس – اسوج – جورجيا – ارسطو طاليس – ليستر – ترابية

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5226

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وروائي فرنسي (1850-1893). من مؤلفاته «قصص الفانتاستيك»

7+8+10+11+5+10+8 = قناة بحرية ■ 1+2+4+5 = سحاب ■ 3+6+9 = خلاف بيض

حل الشبكة الماضية: **حميد الشاعري**

سينما

يستعيد وثائقي «إدوارد سعيد بين عالمين» سيرة المفكّر الفلسطيني بصوته وصورته، مستنداً إلى ارشيف عائلي نادر. تمنحه المخرجة مايكن بيرد حق رواية حكايته، لكنها تقترب من مأزق أساسي: تقديم سعيد بصورة أكثر قبولاً لدى الجمهور الغربي، بما يهدّد بإخضاع صاحب «الاستشراق» للمنطق نفسه الذي امضى حياته في تفكيكه ونقده

إدوارد سعيد ضحية «الاستشراق» مجدداً؟

شفيق طبارة

«وُلدت في بلد لم يعد له وجود اليوم... يُدعى فلسطين». من أوائل الجمل التي نسمعها بصوت إدوارد سعيد (1935 – 2003) في فيلم «إدوارد سعيد بين عالمين» (2026) للمخرجة الدنماركية الأميركية مايكن بيرد. بعدها يروي حكاية جواز سفره. كتب في خانة مكان الولادة «القدس، فلسطين»، فجاءه الجواز وفيه «القدس، إسرائيل». راجع مكتب الجوازات بحجّة ما كان ينبغي أن يُضطر إلى طرحها أصلاً: إسرائيل لم تكن موجودة يوم وُلد، فتسلّم وثيقة «معدّلة» كُتب عليها: «مكان الولادة: القدس». مدينة بلا بلد.

يعرض الفيلم الجواز الصادر عام 1982. واليوم، إن بحثت عن اسمه على غوغل، تقرأ في الملخص الجانبي: «وُلد في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935»، وفي خانة المدينة والبلد كلمة واحدة: «القدس». لم تكن تلك المرّة الأولى التي يُصنف فيها سعيد «رجلاً بلا وطن».

من هنا ينطلق الوثائقي، وإلى هنا يعود في كل مشهد، حاملاً سؤالاً واحداً: مَن يملك الحق في رواية حكايته؟ جاء الجواب في قرار إخراجي واحد. حجبت بيرد أصوات الصحافيين والمؤرخين والسياسيين والأكاديميين الذين اعتادت أفلام السيرة استدعاءهم، ولم تُجلس أحداً أمام الكاميرا ليفسّر لنا سعيد بعد عقود من غيابه. الفيلم مصنوع بالكامل تقريباً من صوته وصورته: محاضراته، ومقابلاته التلفزيونية، ومناظراته، وقراءاته لنصوصه، وتسجيلاته الصوتية، ومواد من أرشيف العائلة.

ارشيف يردّ إلى فلسطين صورتها

خلف هذا الفيلم اسم راسخ في الأفلام الوثائقية: من أعمال بيرد «فينوس وسيرينا» (2012) عن الشقيقتين ويليامز، و«غيسلين ماكسويل: ثراء فاحش» (2022) لنتفليكس، وكانت منتجة منفّذة لـ«طنطورة» (2022) و«إيكاروس» (2017) الفائز بأوسكار أفضل وثائقي.

في هذا المشروع، عملت مع المنتجتين الفلسطينيتين الأميركيتين سارة مواسوس ورزان غلابيني، ونالت دعم العائلة كاملاً، مع نجلاء سعيد، ابنة المفكّر، مستشارة للإنتاج. «إدوارد سعيد بين عالمين» أول وثائقي يصل بلا قيود إلى أرشيف سعيد. أثمن ما في هذا الأرشيف لقطات منزلية صوّرها والد سعيد في القدس قبل النكبة، وفلسطين الثلاثينيات بناسها ومجتمعها النابض بالحياة.

يعبر الفيلم العقود بسلاسة من دون أن يفقد حميميته تجاه الرجل، ويشرح التاريخ دائماً، ويسأل: لماذا تُقبل رواية على أنّها حقيقة، فيما تُرمى أخرى؟ وما معنى أن يسمع شعب، مراراً وتكراراً، أنّه لم يكن موجوداً أصلاً، وأنه لا ينتمي إلى أرضه، وأنّه بلا رواية مشروعة، وبلا قيمة تُذكر؟

فكك سعيد في «الاستشراق» (1978)، الطريقة التي صنعت بها المؤسسات الغربية، بأدبها ودراساتها وثقافتها، «شرقاً» بعيداً كل البعد عن الشعوب التي يُفترض أنها تصفها. قوّة الفيلم أنه ينتزع هذا الجدل من قاعات الأكاديميا، ويعيده باستمرار إلى تجربة فرد واحد. رجل يراقب الآخرين وهم يعرّفون شعبه.

يتتبّع الفيلم، مستنداً إلى سيرته «خارج المكان» (1999)، المسار الذي صاغ وعي سعيد وفكره. طفولة في كنف عائلة ميسورة في القدس، ثم التهجير عام 1948، فتهجير ثان حين أُرسل من مصر، حيث استقرّت عائلته، إلى مدرسة تحضيرية في نيو إنغلاند، ثم جامعات «رابطة اللبلاب»، فالتدريس في جامعة كولومبيا.



من النكسة إلى بيروت: استعادة الهوية

كانت نقطة التحوّل نكسة حزيران 1967. في أميركا، رأى سعيد كم تتماهى الثقافة الأميركية بسهولة مع إسرائيل. استعاد هوية لم يتمكّن تعليمه الأميركي وانـدماجه في المجتمع الغربي من محوها، وبدأ يعلنها. أمضى فترة في لبنان، عمّق فيها عربيته. كانت بيروت بيته الثاني، حيث عاشت أمه، وهي نصف لبنانية، ومنها تزوج مريم قرطاس (سعيد) عام 1970، وفيها انغمس بين 1970 و1982، في السياسة الفلسطينية. أعطته بيروت أهل قضيته ولغتها، والتقى مفكرين أسهموا في تشكيل رؤيته السياسية، ثم وظف موقعه الأكاديمي ليتحدّى المفاهيم السائدة. هنا يبلغ الفيلم ذروة غضبه. نرى سعيد في سجالات حادة مع صحافيين ومحاورين وأفراد من الجمهور يرفضون الاستماع إليه. ثم يطلّ بنيامين نتنياهو، ديبلوماسي إسرائيل في أميركا يومها، رافضاً الجلوس مع سعيد في استوديو واحد خلال مناظرة تلفزيونية، ومشترطاً أن يكون في مبنى آخر، لأن سعيد، على حد زعمه، «يريد قتلي».

يقترب الفيلم من علاقته المعقّدة بـ«منظمة التحرير الفلسطينية» وياسر عرفات. كان سعيد عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، واستقال منه عام 1991، ثم أصبح من أشرس منتقدي اتفاق أوسلو. من أكثر لحظات الفيلم تأثيراً عودة سعيد الأولى إلى فلسطين برفقة عائلته، ودهشته أمام الاستقبال الواسع لـ«الاستشراق». في إحدى المقابلات، يتأمّل نجاح الكتاب ويرفض أن يضع نفسه في المركز، مفضّلاً الحديث عن نضال شعبه.

هل يُعاد تشكيل سعيد على مقاس الغرب؟

يتبع الفيلم النهج التقليدي للوثائقي السيري، ويبقى أسلوبه الإخراجي مباشراً وبسيطاً. وجاء حصر عقود من التاريخ في أقلّ من ساعتين على حساب العمل نفسه، إذ أضعف بنيته القوية في مواضع، وانحرف السرد أحياناً نحو موضوعات جانبية. ولأنّه أول وثائقي يحظى بوصول كامل إلى أرشيف سعيد، كان المشروع أنسب لو قُدّم في سلسلة وثائقية قصيرة. أصبح إدوارد سعيد، في الذاكرة الغربية، أيقونة لـ«التعايش»، شريك دانييل بارنبويم في أوركسترا تجمع عازفين عرباً وإسرائيليين، والمثقف الذي وجد الحديث مع إسرائيلي أسهل من الحديث مع صهيوني أميركي. هذا وجه حقيقي من سيرته، وحضوره في الفيلم ضروري، أحببنا ذلك أم لم نحبه. غير أن تعايش سعيد كان مشروطاً بالاعتراف بما وقع، ومعلّقاً على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وكرامتهم. وحين يتقدّم هذا الوجه على سواه، يُخفّف سعيد ويُشذّب ليصبح مقبولاً عند الجمهور الأميركي. ومن هنا يصبح مشروعاً السؤال عن الحيّز الذي يمنحه الفيلم لظهوره في الإعلام الإسرائيلي ولقاءاته بمستوطنين. يقف الفيلم على حافة هذا المنحدر من دون أن يسقط فيه، لكنه يقترب منه أكثر مما ينبغي. والأمر مفهوم، فهو عمل موجّه أولاً إلى جمهور غربي، كثير منه لا يعرف عن سعيد شيئاً، يميل بطبيعة الحال إلى الوجه الأكثر طمأنة. ولكن لو خطا الفيلم خطوة أخرى، لكنّا أمام مفارقة محزنة: الرجل أمضى حياته كلّها يفكك الطريقة التي يعيد بها الغرب تشكيل العالم العربي على مقاسه، فيُبقي منه ما يريحه ويُسقط ما يزعجه، وفيلم يعيد تشكيل سعيد على مقاس المتفرّج الأميركي كان سيرتكب، حرفياً، ما قضى سعيد عمره في نقده، ويُخضع صاحب «الاستشراق» لمنطق الاستشراق نفسه.

حقّ السرد في مواجهة المحو

ينتهي الفيلم عند عام 2002، مع آخر مقابلة مطولة أجراها سعيد قبل عام من رحيله بسرطان الدم عن 67 عاماً. دورات القمع والاستعمار والإبادة التي وثّقتها العدسات منذ الثلاثينيات ما تزال تتكرّر إلى اليوم. كرّس سعيد حياته لمقاومة هذا المحو، مؤكداً أن للفلسطينيين تاريخاً وذاكرة وثقافة وهوية وإنسانية. وأفضل ما فعلته بيرد أنها ردت إليه حق السرد. فرواية المرء لقصته شكل من أشكال المقاومة، و«إدوارد سعيد بين عالمين» يضع هذا الصوت أمامنا مجدداً، بلا وسطاء.

رحيل

سيباستيان ليليو... نساؤه سيواصلن الرقص!

رحل المخرج التشيلي سيباستيان ليليو عن 52 عاماً، تاركاً سينما احتفت بنساء يتحدّين القيود الاجتماعية وينتزعن حريتهن. من «غلوريا» إلى «امرأة رائعة» و«الموجة»، جعل التمرّد محوراً لحكاياته، وواجه الصور النمطية المفروضة على سينما أميركا اللاتينية. رحل قبل إكمال فيلمه الأخير، لكن نساءه اللواتي رفضن الخضوع سيواصلن الرقص على الشاشة

نراقبها جالسة وحدها في ملهى في سانتياغو. الجميع يستمتع، وهي تشرب وتراقب. شيئاً فشيئاً تتخلى عن جمودها، تدندن قليلاً، تهز كتفيها، ثم تغزو حلبة الرقص وتحرك كل ثنايا جسدها كأنّ الغد غير موجود. هكذا قدّم سيباستيان ليليو غلوريا عام 2013، امرأة في أواخر خمسينياتها انتزعت حرّيتها من بين فكي حياة حافلة بالألم. وهكذا سنتذكره، مخرجاً يترك نساءه يرقصن، مهما كان الغد.

قبل أيام، رحل ليليو في سانتياغو عن 52 عاماً، «لأسباب صحية» كما أعلنت عائلته، من دون تفاصيل. كان ليليو منهمكاً بتصوير «شاعر تشيلي» عن رواية أليخاندرو زامبرا، وكان سيصبح فيلمه الروائي العاشر. ولد ليليو في ميندوزا الأرجنتينية عام 1974، وانتقل إلى تشيلي في الثانية من عمره. في طفولته، لم يمكث في مكان واحد أكثر من ثلاث سنوات، متنقلاً بين فينيا دل مار وكونسبسيون والولايات المتحدة، وصولاً إلى تشولغوان. «كنت دائماً الطفل الجديد»، كان يقول.

جيل جديد يغيّر وجه السينما التشيلية

عام 2005، ظهرت مجموعة من السينمائيين التشيليين في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم في «مهرجان فالديفيا السينمائي». يومها، سمتهم الصحافة «السينما التشيلية الأحدث»، تمييزاً لهم عن جيل أندريس وود («ماتشوكا»)، وكانوا أقرب إلى الشعراء منهم إلى الحكواتيين.

بين أفلامهم «العائلة المقدسة» الذي وقعه ليليو يومها باسم سيباستيان كامبوس، كنية زوج أمه: في منزل صيفي على ساحل تشيلي الأوسط خلال عطلة الفصح، طالب هندسة معمارية يعرّف أهله إلى حبيبته صوفيا. أدّت الدور باتريسيا لوبيز صوفيا كبركان بشري ثائر، فزعزعت النظام العائلي الهش، وتصاعد الإيقاع حتى أطبق على أنفاس المشاهد. كانت صوفيا أولى النساء القويات اللواتي سيبنينهن ليليو على امتداد مسيرته.

«غلوريا»: امرأة ترقص خارج قيود المجتمع

تلتها غلوريا، وماريون في «امرأة رائعة»، وصولاً إلى جوليا في «الموجة». «انجذبت إلى قصص تدور حول نساء يعشن على هامش المجتمع. أقدّم صوراً تجمع بين الاحتفاء بهنّ ودراسة واقعهنّ». بدأ هذا المسار قبل «مي تو» و«تايمز آب» بسنوات، وكان يقول إنّه لا يكتب «بمصطلحات سياسية». مدفوعاً بنجاح فيلمه المتقشّف «عام النمر» في لوكارنو عام 2011، اندفع ليليو نحو «غلوريا» (2013). فيلمه الرابع والأكثر إشراقاً. غلوريا امرأة من الطبقة المتوسطة، أولادها استقلّوا بحياتهم، تملك عملاً مستقراً. الفيلم امتداد لشخصيتها، الألوان، والروائح، وتصفيف الشعر، والهروب إلى الشاطئ، والرقص، والجنس. هو الحياة اليومية التي لا تتوقف عن الدوران، نشعر بانقضائها في حيوية لحظاتها، ثم بجمودها فجأة في الأزمات. عادت غلوريا إلى نفسها، إلى غلوريا قبل الزواج وقبل الأطفال، وجدّدت الدم في عروقها، غير آبهة بما يريده المجتمع. نالت بولينا غارسيا «الدبّ الفضي» لأفضل ممثلة في «مهرجان برلين»، واختارت تشيلي الفيلم لتمثيلها في الأوسكار. كانت الصالة في برلين قد صفّقت طويلاً لفيلم آت من أميركا الجنوبية بلا تجّار مخدرات ولا «بورنوغرافيا الفقر». قال ليليو يومها إنّ هناك «الكثير من التصوّرات المسبقة حول ما ينبغي أن تكون عليه سينما العالم الثالث»، وإنّ على كلّ صانع أفلام أن يقرّر مدى انخراطه فيها أو تحديه لها. أراد، كما قال، سينما «حرّة» «ذات جوهر حقيقي». بعد سنوات، أُعجبت جوليان مور بالدور إلى درجة أنها أرادت إنتاج نسخة أميركية وبطولتها، شرط أن يخرجها ليليو بنفسه، فكان «غلوريا بيل» (2018).

من الأوسكار إلى تحدّي المحرّمات

بعد «غلوريا»، شعر ليليو أن آفاقاً جديدة انفتحت أمامه. هكذا ولدت فكرة امرأة عابرة جنسياً تتعثر قصة حبها بموت مفاجئ: أدّت الدور دانييلا فيغا، وهي امرأة عابرة جنسياً في الواقع. صدر الفيلم عام 2017 تحت عنوان «امرأة رائعة» أول فيلم روائي طويل تشيلي ينال أوسكار أفضل فيلم أجنبي. تخطّى أثر الفيلم الشاشة، إذ أسهم تركيزه على الهوية الجندرية في دفع إصلاحات في تشيلي تخص أوراق هوية العابرين جنسياً. فُتحت أمامه أبواب الإنتاج الدولي. في «عصيان» (2017) انتقل إلى مجتمع اليهود الأرثوذكس في لندن مع رونيت، الابنة المتمرّدة لحاخام رحل للتو، تعود من نيويورك وتستأنف علاقة «محرّمة» مع إستي المتزوجة من رجل دين آخر. شدّه «مثلث الحب الفريد» في القصة، وشعر بارتباط بفكرة العصيان، وبشخصيات تجد نفسها مضطرة لتحدّي القواعد كي تنتقل إلى مرحلة جديدة.

ثم جاء «الأعجوبة» (2022، متوافر على نتفليكس) الذي يصوّر إيرلندا عام 1862، بعد سنوات على مجاعة حصدت نحو مليون إنسان. ممرّضة إنكليزية، تُستدعى إلى قرية ريفية لمراقبة آنا، الطفلة ذات الأحد عشر عاماً التي تعيش منذ أربعة أشهر بلا طعام، وتقول إنها تتغذى على المنّ الآتي من السماء، فيما بدأ الناس يرونها قدّيسة. حكاية من القرن التاسع عشر، وانعكاس حديث للغاية للتعصّب الديني والأصولية.

«الموجة»: النساء يواصلن التمرّد

أمّا «الموجة» (2025)، فقد كان حلماً شخصياً طال انتظاره. بعد ثلاثة أشهر على الأوسكار، لفتت نظره صورة على غلاف صحيفة كناية عن طالبات جامعيات بقلنسوات، أذرعهنّ مرفوعة، تفيض منهن طاقة هائلة. كن رائدات «أيار النسوي» عام 2018، الذي طالب أولاً بتعليم خال من التمييز الجنسي. بنى ليليو فريقاً تغلب عليه النساء، وكتب السيناريو مع بالوما سالاس ومانويلا إنفانتي وجوزفينا فرنانديز، وصنع فيلماً غنائياً عن جوليا، طالبة الغناء التي يتقاطع مسارها مع الحراك النسوي في جامعتها. أصرّ ليليو على أن يكون عرضه الأول في تشيلي داخل حرم جامعة تشيلي.

من عرفوه، ولو عبر المقابلات، يتذكّرون صوته الهادئ وابتسامته السريعة ونظرته. فنان يعبّر عن أفكاره بوضوح، ويواجه الأسئلة الصعبة بلياقة. وفي مسيرته شيء من عدم اليقين. يسير أحياناً عكس التيار، ويتماهى أحياناً أخرى مع روح العصر.

يردّد المخرج سيلفيو كايوزي أنّ السينما التشيلية تهدر ما تزخر به البلاد من «أدب رائع». في النهاية، عاد ليليو إلى الأدب، إلى زامبرا وإلى الشعراء، ولم يُكمل. أمّا نساؤه، فباقيات.

شفيق...



قضية

مارك روفالو يلحق بركب المنتفضين: لا مكان لـ «إسرائيل» بيننا!

انضمّ نجم هوليوود مارك روفالو إلى حملة أميركية تطالب بمنع وصول الديمقراطي حكيم جيفريز إلى رئاسة مجلس النواب، بسبب مواقفه الداعمة لإسرائيل. عريضة حصدت أكثر من مليون توقيع، تعكس تصاعد الاعتراض على نفوذ جماعات الضغط الموّيدة لتل أبيب داخل الحزب الديمقراطي، وتطرح تساؤلات حول قدرة هذا الحراك على تغيير قيادته

علي سرور

بعد عقود طويلة من نفوذ اللّوبيات الصهيونية، لا سيّما «أيباك»، على كواليس الحياة السياسية في الولايات المتحدة، أتت نتائج الانتخابات النصفية لتدقّ مسماراً في نعش هذه الديناميكية. لكنّ حراك النخب الثقافية والشعبية الأميركية لم يهدأ رغم الضربة القاسية التي تلقتها إدارة دونالد ترامب بسبب سياسات الدعم المطلق لـ «إسرائيل». حتّى مع عودة الأغلبية النيابية إلى الحزب الديمقراطي بعد حصوله على 220 مقعداً من أصل 435، يتواصل الزخم الشعبي المُطالب بتنحية الشخصيات المُلطخة مسيرتها بالمواقف المُنحازة للاحتلال، بمعزل عن انتمائها الحزبي.

في هذا الإطار، وقّع مئات الآف الأميركيين، خلال بضعة أيام، على عريضة تضغط على الديمقراطيين لعدم انتخاب مرشّحهم حكيم جيفريز لمنصب رئاسة مجلس النواب الأميركي. وللأخير مواقف صريحة في التموضع من تل أبيب، مثل عبارتها الشهيرة: «إسرائيل اليوم، إسرائيل غداً. إسرائيل إلى الأبد». وتبنّت شخصيات ثقافية وفنية في أوساط هوليوود العريضة، كما لاقت تفاعلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وسط دعوات لاستكمال مسار التخلّص من النفوذ الصهيوني داخل دوائر صنع القرار في واشنطن.

لفظ النفوذ الصهيوني

أنشأت صانعة المحتوى السياسي نيكول ويتد العريضة على موقع change.org تحت عنوان رفض ترشّح حكيم جيفريز لرئاسة مجلس النواب واختيار رئيس جديد عبر انتخابات تنافسية. سرعان ما اكتسبت الحملة زخماً واسعاً مع جمع أكثر من 400 ألف توقيع عليها. وانضمّ لاحقاً عدد من الوجوه المرموقة في الأوساط الفنية، من بينهم المغنّي إريك بينيت والممثّل مارك روفالو، مما أسهم في ارتفاع عدد الموقّعين إلى 800 ألف.

وعبّرت نيكول ويتد، الداعمة للحزب الديمقراطي، عن رأيها الصريح تجاه جيفريز في العريضة قائلة: «نؤمن أنّ رئيس مجلس النواب يجب أن يمثّل الناخبين الديمقراطيين، وليس فقط المؤسسة الديمقراطية». وفيما وصف جيفريز، الذي يعدّ في حال وصوله أوّل رئيس مجلس نواب في الولايات المتحدة من البشرة السمراء، التزامه بأمن «إسرائيل» بأنه «راسخ لا يتزعزع ولا يمكن كسره»، أشار نصّ العريضة إلى أنّ هذا المنصب يتمتّع بنفوذ هائل في تحديد الأولويات التشريعية وجدول الأعمال، لذلك «ينبغي للنواب دراسة السجل المساعي. ولفتت إحدى الناشطات إلى مواقف سياسية أدلاها زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، يؤكد فيها ثقته بحكيم جيفريز لحماية المصالح الإسرائيلية من الديمقراطيين.



مارك روفالو

أنشأت صانعة المحتوى السياسي نيكول ويتد العريضة على موقع change.org

يأتي انخراط مارك روفالو في المعركة لمنع وصول الحليف الوفيّ لـ «إسرائيل» في إطار جهوده الحثيثة خلال الأعوام الأخيرة ضدّ داعمي تل أبيب. في هذا السياق، جاء آخر ظهور لروفالو أمام الجمهور خلال مشاركته المفاجئة في حفلة أحياها مغني الراب ماكليمور تحت شعار «فلسطين حرّة»، بعد أسابيع من استبعاد ماكليمور من المشاركة في افتتاح حفلات جولة المغني إد شيران، على خلفية اتهامه «إسرائيل» بارتكاب إبادة جماعية. وبينما أرسل عدد من المشاهير رسائل فيديو نُقلت على شاشة، وقف روفالو أمام الجمهور وقال: «استمروا في النضال من أجل فلسطين حرّة ومن أجل الإنسانية في جميع أنحاء العالم. لن يكون هناك سلام حتى تحقّق المساواة».

«هالك» في طليعة الثائرين

من جهته، نشر روفالو، الشهير بأدائه شخصية «هالك» في سلسلة أفلام «مارفل»، منشوراً على «إكس» يوم الخميس الماضي، بحثّ فيه الأميركيين على توقيع العريضة للمطالبة بشخص آخر لتبوّء منصب رئيس مجلس النواب. وأسهمت الدعوة في ارتفاع أعداد الموقعين بشكل لافت، كما لاقت نحو مئة ألف إعجاب وآلاف التعليقات المؤيدة لهذه العالم بجيفريز ومواقفه السياسية وسجل الجهات المانحة لحملاته الانتخابية».

ودعت العريضة الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب للتقدّم والترشّح للمنصب من أجل اختيار شخصية أكثر انسجاماً مع تطلّعات الناخبين.

في هذا السياق، عبّر ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي عن ضمّ صوتهم إلى العريضة. وكتب أحدهم: «لا مزيد من الأموال لإسرائيل وحروبها».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 9 تشرين الثاني 2026 العدد 5922

حرب الإبادة

بعد عامين على استشهاد والديه في غارة إسرائيلية على بيروت، يفتح القضاء الفرنسي تحقيقاً في الدعوى التي رفعها الفنان اللبناني علي شري بتهمة ارتكاب جريمة حرب. خطوة قد تمهّد لملاحقة المسؤولين عن الهجوم، وتطرح أسئلة حول إمكان تحقيق العدالة عبر القضاء الأوروبي، في ظل غياب أي تحرّك رسمي لبناني

العدالة تبدأ بتسمية القتلة
علي شرّي: إسرائيل قتلت أهلي!

غادة حداد



للمرة الأولى، تحرّك القضاء الفرنسي وفتح تحقيقاً أخيراً في الدعوى التي رفعها المخرج والفنان البصري اللبناني علي شري في الأول من نيسان (أبريل) الفائت، على خلفية الغارة الإسرائيلية التي استهدفت منزل عائلته في منطقة النويري في بيروت يوم 26 تشرين الثاني (اكتوبر) 2024، وأدّت إلى استشهاد والديه، مستنداً إلى تهمة «الاشتباه بارتكاب جريمة حرب تتمثّل في تعمّد توجيه هجوم ضدّ عين مدنية».

بالنسبة إلى شري لم يكن هذا التحرك نتيجة رهان واثق على القضاء الفرنسي، إذ لم يتجاوز أمله عند تقديم الدعوى نسبة 50 في المئة. لكنه يرى أن قرار القضاء الفرنسي بفتح التحقيق يرتبط بتغيّر المناخ السياسي في فرنسا حيال إسرائيل، وعلاقة أوروبا بها، معتبراً أن القرار يحمل بُعدين، قضائياً وسياسياً.

يقول لنا: «أعتقد أن فرنسا مستعدة اليوم لفتح هذا الملف، خصوصاً أن تقديم هذه الدعوى وفتح التحقيق يتيحان المجال أمام كثير من الأشخاص الآخرين لسلوك المسار القانوني نفسه، وتقديم دعاوى مماثلة لما قمنا به». لكنه يضع هذا التقدير في إطار التخمينات، مضيفاً: «أعتقد أنّ هناك ظرفاً سياسياً اليوم يسمح بفتح تحقيق، أو يجعل ذلك أسهل».

طريق قضائي طويل

سيتخذ التحقيق مساره وفقاً للآلية التي يضعها القاضيان المكلّفان بالملف، إذ يمكن أن يقررا إرسال محققين فرنسيين إلى لبنان، أو طلب التعاون القضائي مع القضاء اللبناني. وقد يُطلب من شري أيضاً الإدلاء بإفادة لتوثيقها ضمن التحقيق. هو يدرك أنّ القضية قد تستغرق وقتاً طويلاً، مستشهداً بتجربة محاميته كليمانس بيكتارت في قضية العنف الذي تعرّضت له النساء الإيزيديات في سوريا على يد تنظيم «داعش». فقد رُفعت الدعوى عام 2016، ولم تصل إلى المحاكمة إلا عام 2026، أي بعد نحو عشر سنوات.

ورغم عدم وجود أي تحقيق سابق في فرنسا بشأن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في لبنان، قرّر شرّي خوض هذه التجربة عقب استشهاد والديه، بحثاً عمّا يمكن فعله في مواجهة الفاجعة والعنف. وقد أتاحت له الجنسية الفرنسية اللجوء إلى القضاء الفرنسي، في خطوة شعر بأنها واجب تجاه ذكرى والديه وعائلته وحقهم في العدالة.

يقول: «لم يكن لديّ حتى أمل صغير، لكنني شعرت بأن المحاولة واجب. كان هناك أمل بنسبة واحد في المئة، ومع ذلك شعرت بأنه ليس من حقي ألا أحاول سلوك هذا الطريق، خصوصاً أنه لم تكن هناك حالة تشبه حالتنا من قبل، وهذه هي المرة الأولى التي يُفتح فيها تحقيق في ظروف مماثلة. كان ذلك خياراً شخصياً، وأستطيع القول إنه كان خياراً صعباً».

لا يعرف شري ما إذا كانت القضية ستصل في نهاية المطاف إلى المحاكمة، لكنّه يرى أنّ فتح التحقيق يتيح تحديد الأشخاص الذين يتحمّلون المسؤولية وتوجيه الاتهامات إليهم، بدلاً من الاكتفاء بتحقيق لا يفضي إلى نتائج. فإذا خلص التحقيق إلى مسؤولية أشخاص في إسرائيل عن الضربة، سواء أكانت مسؤولية سياسية أم أمنية أم عسكرية، فسيُطلب استدعاؤهم واستجوابهم. وفي حال رفضهم الاستجابة، يمكن للقضاء الفرنسي إصدار مذكرات توقيف بحقهم، بما يحدّ من قدرتهم على التنقل والسفر بحرية في فرنسا وأوروبا.

تسمية المسؤولين جزء من العدالة

إلى جانب تبعاتها القانونية، تشمل أهمية هذه الخطوة بعدها المعنوي بالنسبة إلى شرّي، إذ إن تحديد المسؤولين عن مقتل المدنيين جزء أساسي من تحقيق العدالة. يقول: «لا يكفي أن نقول إنّ إسرائيل مسؤولة، بل هناك أشخاص اتخذوا هذه القرارات. يجب أن يسمّوا بالاسم، وتوجه إليهم التهم وتُحدَّد مسؤولياتهم. هذا جزء من العدالة. نريد أن نقول إن أهلنا لم يموتوا ولم يُقتلوا من دون محاسبة».

بعد تحرّك شري قضائياً، بدأ أشخاص مزدوجو الجنسية في دول أوروبية أخرى برفع دعاوى ضد إسرائيل. غير أن ضمّ هذه الدعاوى إلى قضيته غير ممكن، في ظل غياب آلية تتيح توحيدها أمام القضاء الفرنسي. ومع ذلك، تواصل معه عدد من الأشخاص المهتمين بخوض المسار نفسه، فوصلهم بمحاميته لتسهيل العملية.

توثيق مستقل في غياب الدولة اللبنانية

استندت الدعوى إلى العمل التوثيقي الذي أنجزه شري بالتعاون مع جهات حقوقية متخصّصة. وكانت منظمة العفو الدولية قد أصدرت تقريراً تناول عدداً من الضربات الإسرائيلية، من بينها الضربة التي استهدفت منزل عائلته. كذلك، تولّى أفراد العائلة التواصل مع الجهات المعنية بالمراجعات الأمنية والسياسية، وتقديم المعلومات المتعلقة بالحادثة.

ويشير شري إلى أنّ المعلومات المتوافرة عن الضربات خلال الساعات الأخيرة التي سبقت دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، لم تكن كافية، وأن الوضع كان مرتبكاً في تلك الفترة. فالضربة وقعت في اليوم الأخير قبل بدء تنفيذ الاتفاق، الذي أُعلن بعد ظهر ذلك اليوم على أن يدخل حيز التنفيذ عند الرابعة فجراً من اليوم التالي. وخلال الساعات الأخيرة، استُهدفت مواقع عدة، من بينها المبنى الذي كان يسكن فيه أفراد عائلته.

لكنّ محدودية التوثيق الرسمي لم تؤثر في مسار الدعوى، بحسب شري، إذ لم يعتمد العمل على الملف على التقارير الأمنية اللبنانية. فقد تعاون مع منظمة «فورينزيك أركيتكتشر»، المتخصصة في توثيق الجرائم والانتهاكات، والتي تمتلك خبرة واسعة في توثيق الجرائم في فلسطين، إلى جانب منظمة العفو الدولية وجهات أخرى ساعدت في جمع الأدلة وتحليلها. وشمل العمل تحديد الصواريخ المستخدمة، وكيفية إطلاقها ومساراتها، إضافة إلى تحديد عدد الضحايا. وقد أُنجز هذا التوثيق بصورة مستقلة عن أي تحقيقات أو إجراءات اتخذتها الدولة اللبنانية.

ويتوقع شري أن يطلب القضاء الفرنسي التعاون مع نظيره اللبناني خلال مراحل التحقيق، معرباً عن أمله في أن تستجيب الدولة اللبنانية وتضع المعلومات المتوافرة لديها في تصرف القضاء الفرنسي، من دون عرقلة. لكنه يشير إلى أنه لم يتلقَّ أي اتصال من الجهات الرسمية اللبنانية، سواء عند تقديم الشكوى أو بعد الإعلان عن فتح التحقيق.

ويعبّر شري عن استغرابه من غياب التواصل مع عائلته، مشيراً إلى أن منزل والديه لا يزال على حاله، من دون أن يتواصل أحد معهم للسؤال عن وضعه أو عن إمكان ترميمه، أو للاستفسار عن أوضاع العائلات التي فقدت منازلها.

على بالي



أسعد أبو خليك

عبد الرحمن السيّد انتُخبَ عضواً في مجلس الشيوخ (الفدرالي)، لا في مجلس النوّاب. الآباء المؤسّسون أرادوا من مجلس الشيوخ أن يكون نادي النخبة بصلاحيات تليق بـ«كبار القوم». حقُّ النواب بالكلام (الخطب) مقيّدٌ ومحدودٌ بدقائق معدودات. أمّا في مجلس الشيوخ، يستطيع العضو أن يتحدّث لساعات طويلة من دون حدود. رؤساء الجمهوريّات ينبثقون من مجلس الشيوخ لا من مجلس النواب. انتخاب عبد الرحمن السيّد حدثٌ انتخابي كبير لا يمكن التقليل من شأنه. جيمس أبو رزق (الذي عرفتُه واحببتُه) خدمَ لستّ سنوات فقط ولم يُعَدِ انتخابه بعد انتهاء ولايته في 1979. كان متحفّظاً عندما كان في المجلس: تحرّر بعد خروجه. السيّد لم يساوم ولم يهادِن وتعرّض لهجومات صهيونيّة وعنصريّة لم يتعرّض لها أحد من قبل. هو صلْب وثابت وسريع البديهة وقويّ الحجّة. سيكون له دور كبير في القيادة وبخاصّة في العمل التقدّمي. أفكاره اشتراكيّة وإن نفى أن يكون اشتراكيّاً. هذا أميركي يجاهِر بمعارضته لحلّ الدولتَين فيما كلّ الدول العربيّة تنادي بالدولتَين. تحدّث عن المساواة لكن لم ينسَ حقّ اللّاجئين الفلسطينيّين في وطنهم (حكومتنا لا تتحدّث عن حقّ النازحين من الجنوب). جاهر بإيمانه الإسلاميّ وأنا كنتُ واثقاً من أنّه سيُهزم بالرغم من الاستطلاعات التي تقول عكس ذلك. ترامب وصفه بـ«الجهادي» وربطه بالإرهاب. ولأنّ العنصريّين يقترعون بطريقة تدعم اليمين من دون إشارة في الاستطلاعات المبكّرة، ظننتُ أنّ حملات ترامب وصحبه ستفعل فعلها. عارض المساعدات الأميركيّة لإسرائيل كما عارضها للدول العربيّة لعلمه أنّ تلك المساعدات ليست إلّا لضمان اتّفاقيّات سلام مع إسرائيل. هذه أوّل انتخابات تتعرّض فيها «إيباك» (اللّوبي الإسرائيلي) إلى الإذلال من الكثير من المرشّحين الديموقراطيّين ومن الناخبين. ما معنى أن يقترع نحو ثلثَي اليهود في ميشيغان للسيد بالرغم من تصويره بمعادي الساميّة (كالعادة المملّة)؟ تحدّث عن اليهود في الولاية بالطريقة الوديّة نفسها التي تحدّث فيها عن غيرهم لكنّه فصّل موقفه من الصهيونيّة وإسرائيل. مقاطع من مقابلاته وخطبه يتناقلها الأميركيّون بسرعة وعلى نطاق واسع. طموحه سيتخطّى مجلس الشيوخ.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com